# «الشريحة الثانية» من الدعم الأوروبى «خط جديد» لإنعاش الاقتصاد

## «المواطن أولاً» شعار موازنة 2026/2025

## أكبر طرح سكنى للأسر المصرية

## السياسة النقدية آمنة بدون «بنك القاهرة»


البورصة

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣٥٦
الأحد
٦ ابريل ٢٠٢٥
٧ شوال ١٤٤٦
الثمن ٣جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com



itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات


# «مؤشرات البورصة» تنطلق نحو مستويات تاريخية جديدة

## من يسدد «فاتورة اللاجئين» فى مصر

## «رسوم التحويل» لا تهز عرش «إنستاباى»

# «صن سيتى».. شروق جديد للنهضة الصناعية بين مصر وروسيا

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نـــيـفـــيـن يـــاســين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨
العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠
التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

### تركز على الاستثمار فى رأس المال البشرى والحماية الاجتماعية..

# «المواطن أولاً» تشعار موازنة 2026/2025

**كتب – رأفت كمال:**

وافقت الحكومة منذ أيام على مشروع موازنة العام المالى الجديد ٢٠٢٥-٢٠٢٦ وأحالته إلى مجلس النواب حيث بلغت الإيرادات ٣,١ تريليون جنيه بمعدل نمو سنوى ١٩٪ والمصروفات ٤,٦ تريليون جنيه بزيادة ١٨٪.

ووفق وزارة المالية فإن الموازنة الجديدة تستهدف تحقيق فائض أولى ٧٩٥ مليار جنيه بنسبة ٤٪ من الناتج المحلى وخفض دين أجهزة الموازنة العامة المصرية إلى ٨٢,٩٪.

وأشارت الوزارة إلى أنه تم استيفاء الاستحقاق الدستورى المقرر للإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمى وتخصيص ٦٧٩,١ مليار جنيه لأجور العاملين بالدولة بنمو سنوى ١٨,١٪ لاستيعاب الزيادات الجديدة المقررة فى أول يوليو المقبل.

كما تم تخصيص ٢٢ مليار جنيه للأدوية و١٢,٤ مليار جنيه للمواد الخام و١١ مليار جنيه للمستلزمات الطبية و٢,٨ مليار جنيه لصيانة الأجهزة الطبية و٥ مليارات جنيه للأدوية العلاجية وألبان الأطفال و١٥,١ مليار جنيه للعلاج على نفقة الدولة لمن ليس لديهم تغطية تأمينية من المواطنين محدودى الدخل و٥,٩ مليار جنيه للتأمين الصحى على الطلاب والمرأة المعيلة والأطفال و«التأمين الصحى الشامل».

وأوضحت المالية أنه تم تخصيص ٧٣٢,٦ مليار جنيه للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بزيادة ١٥,٢٪ لتخفيف الأعباء عن المواطنين واستهداف الفئات الأولى بالرعاية.

وأشارت إلى تخصيص ١٦٠ مليار جنيه لدعم السلع التموينية ورغيف الخبز بنمو سنوى ٢٠٪ مع زيادة ٣٥٪ فى معاش الضمان الاجتماعى «تكافل وكرامة» ليصل إلى ٥٤ مليار جنيه ولاستيعاب رفع المساندة النقدية الشهرية بنسبة ٣٥٪ من أبريل المقبل وتخصيص ٧٥ مليار جنيه لدعم المواد البترولية ونحو ٧٥ مليار جنيه إضافية لدعم الكهرباء و٣,٥ مليار جنيه لدعم توصيل الغاز الطبيعى للمنازل.

وأكدت المالية زيادة مخصصات مساهمة الخزانة العامة للدولة فى صناديق المعاشات لتصل إلى ٢٢٧,١ مليار جنيه وتخصيص ٥,٢ مليار جنيه لدعم السكة الحديد و١,٨ مليار جنيه لاشتراكات الطلبة بالقطارات ومترو الأنفاق و٢,٥ مليار جنيه لدعم نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية.

كما تم تخصيص ٧٨,١ مليار جنيه لدعم الأنشطة الإنتاجية والتصديرية والسياحية ودفع النمو وتعزيز الثقة فى الاقتصاد المصرى وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣ أضعاف مخصصات الأعوام السابقة.

من جانبه أشاد الدكتور مدحت نافع الخبير الاقتصادى بمشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠٢٥- ٢٠٢٦ مؤكدًا رغبة الحكومة فى أن تعكس الموازنة الجديدة التزامًا بالنمو الاقتصادى المتوازن وتحقيق الحماية الاجتماعية والاستقرار المالي.

وأشار نافع إلى أن المؤشرات الإيجابية تمثلت فى نجاح مزيج السياسات المالية والنقدية فى تحقيق معدل نمو فصلى فى الناتج المحلى الإجمالى بلغ ٤,٣٪ مقارنة بـ٢,٣٪ فى الربع المناظر وكبح التضخم والقضاء على تعدد أسعار الصرف واستعادة عافية الأسواق بتحسين تدفقات النقد الأجنبى ومستويات الاحتياطى وترويض الاستثمار الحكومى لصالح الاستثمارات الخاصة وتحقيق نمو قطاعى معتبر للصناعات التحويلية.

ولفت نافع إلى أن الموازنة تركز على تعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادى عبر مزيد من التركيز على القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة حيث تم تخصيص ٧٨,١ مليار جنيه لدعم القطاعات الإنتاجية مثل السياحة والصناعات إلى جانب حوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ذلك مازالت الموازنة تشمل استثمارات كبيرة فى البنية التحتية ودعم الطاقة مثل تخصيص ٧٥ مليار جنيه لدعم الوقود، و٧٥ مليار جنيه لدعم الكهرباء و٣,٥ مليار جنيه لتوسيع توصيل الغاز الطبيعى للمنازل.

وأوضح نافع أن الموازنة العامة لم تغفل الاستثمار فى رأس المال البشرى من خلال الاهتمام بالرعاية الصحية والتعليم وفاءً بالالتزامات الدستورية، كما تعكس الموازنة نهجًا متوازنًا للتعامل مع التحديات الاقتصادية مع إيلاء عناية خاصة ببرامج الحماية الاجتماعية إذ ارتفعت مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنسبة ١٥,٢٪ لتصل إلى ٧٣٢,٦ مليار جنيه بما فى ذلك زيادة كبيرة فى دعم الغذاء وتمويل برنامج تكافل وكرامة.

وقال الدكتور مصطفى بدرة نحن أمام موازنة توسعية بشكل كبير فى عدد كبير من البنود وهى ما يزيد على ٣٠٪ زيادة فى مخصصات الحماية الاجتماعية حيث تم رفع مخصصات الحماية الاجتماعية إلى ٧٣٢,٦ مليار جنيه فى الموازنة الجديدة.

وأضاف بدرة أن هذا الملف كان يأخذ حوالى ٥٣٠ مليار جنيه فى العام المالى الحالى بزيادة ٢٠٠ مليار جنيه لذا نحن أمام زيادة كبيرة تنعكس فى عدد من الملفات تركز أكثرها فى البعد التنموى المتعلق بتنمية قطاع كبير من الأسر الأولى بالرعاية والتى تعطيها الدولة اهتمامًا كبيرًا.

وأوضح بدرة أن مظلة الحماية الاجتماعية تأخذ ٣ أبعاد رئيسية هى الحماية والتنمية والرعاية ونتوقع أن نشهد خلال العام المالى المقبل أن يكون هناك توسعًا كبيرًا فى عدد من المشروعات الخاصة بدور الرعاية والقطاعات المختلفة فى ملف الحماية الاجتماعية بشكل كامل.

### مطالب بإنشاء مصانع حكومية لاستغلالها وتشغيل الشباب..

# «جبال كربونات الكالسيوم».. أهرامات المنيا المدفونة

**المنيا - رضا عزت:**

يطالب أهالى المنيا اللواء عماد كدوانى محافظ المنيا بالإستغلال الأمثل لمنطقة جبال كربونات الكالسيوم، حيث تُعد محافظة المنيا من أغنى محافظات مصر بجبال كربونات الكالسيوم، والتى يتجاوز طولها ٥٠ كيلو مترًا، بداية من حدود مركز أبو قرقاص جنوبًا، وحتى حدود مركز بنى مزار شمالًا، وبعمق يتجاوز ٣٠ كيلو مترًا فى الصحراء الشرقية، حيث ظلت تلك الجبال وعلى مدار عقود مهدرة، يستغلها أصحاب المحاجر لتصنيع الطوب الأبيض، حتى تم إغلاق المئات منها مع صدور قانون الثروة المعدنية منذ عدة سنوات لحين تقنين أوضاعها.

كانت تلك المحاجر تعمل بشكل عشوائي، تقوم بتكسير جبال كربونات الكاليسوم وتقطيعها الى حجارة وطوب يستخدم فى البناء، يستخدمون الآف الكسارات والمناشير للحصول على كميات ضخمة من الطوب تصل لملايين البلوكات يوميًا لبيعها للمواطنين.

وتُعد جبال كربونات الكالسيوم بمحافظة المنيا كنزًا حقيقيًا، ومشهود لها بالجودة العالمية وفقًا لجميع الدراسات العلمية والعملية، إلا أن الدولة لم تستفد منها الاستفادة الحقيقية حتى الآن، لغياب المصانع الحكومية عن استغلال تلك الجبال أو الكنوز فى التصدير والتصنيع، وبالتالى حرمان آلاف الشباب من فرص العمل الحقيقية.

مما دفع أبناء المحافظة لمطالبة اللواء عماد كدوانى بضرورة بناء مصانع حكومية لاستغلال تلك الكنوز التى تبحث عن الاستثمار الجاد والاستغلال الأمثل بدلاً من إهدار تلك الكنوز فى تصنيعها كطوب للمبانى زهيد الثمن.

حيث يقتصر استغلال جبال كربونات الكالسيوم على وجود عدد محدود من المصانع الخاصة، وفى زيارته الأخيرة للمنطقة الصناعية بالمحافظة، تفقد اللواء عماد كدواني، محافظ المنيا، مصنع «أسكوم» لكربونات الكالسيوم، واستمع الى شرح مفصل حول نشاط المصنع وانتاجه، الذى يمتلك قدرة تصديرية تصل إلى ٣٦ ألف طن سنويًا، مع خطة لزيادة الإنتاج إلى ١٠ آلاف طن إضافية، كما زار المحافظ مصنع «ألفا ستون ٢»، أحد ٣ مصانع لإنتاج كربونات الكالسيوم بالمنطقة الصناعية بطاقة إنتاجية ١٦ ألف طن من خلال ٤ خطوط انتاج، تخدم صناعات مستحضرات التجميل وجميع أنواع البلاستيكات والبويات بطاقة انتاجية اجمالية تتجاوز ٢٦ ألف طن يتم تصدير أكثر من ٨٠٪ من الإنتاج إلى الأسواق العالمية والعربية، ويعمل بها ١٤٠٠ عامل.

ومنذ أن وطأت أقدامه، أرض المنيا ويعمل المحافظ على تقديم كافة أوجه الدعم والخدمات للمصانع والمشروعات القائمة.

ويشدد على ضرورة تسهيل الإجراءات للمستثمرين، بما يسهم فى تطوير الصناعات المحلية وزيادة فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، ويعزز القدرة التصديرية للمصانع ورفع معدلات النمو وتوفير العملة الصعبة ، الأمر الذى شجع أبناء المنيا على مطالبته بانشاء مصانع حكومية للاستفادة القصوى من جبال كربونات الكالسيوم وتشغيل آلاف الشباب .

وحتى الأن مازلت جبال كربونات الكالسيوم فى محافظة المنيا فريسة سهلة فى أيدى الكثيرين من أصحاب المحاجر وعلى مدار عقود طويلة ماضية، حيث يقتصر استغلالها فى صناعات قليلة أهدرت قيمتها التسويقية عالميًا.

والمناطق الغنية بتلك الكربونات فى المنيا يُقدر طولها بنحو ٥٠ كيلو متر تقريبًا، تبدأ بزمام قرية «بنى حسن الشروق» التابعة لمركز أبو قرقاص جنوبًا، إلى مركز بنى مزار شمالًا، ويرى أبناء المنيا، أن المحافظة لديها القدرة على أن تصبح أغنى محافظات الصعيد إذا تم استغلال جبال كربونات الكالسيوم بالشكل الأمثل، لأنها تعد ثروة كبيرة للبلاد ، وأن الحل يكمن فى ضرورة وجود مصانع حكومية للعمل على استغلال المحاجر عامة ومادة كربونات الكالسيوم، كما طالب البعض بسن قانون يجرم استخدامها فى أعمال البناء، كما أن منظومة إدارة المحاجر بالمحافظة تحتاج لكثير من التعديلات، حفاظًا عليها من الضياع، وكذلك للحفاظ على حياة العمال حيث تُعد المهنة الرسمية لعشرات الآلاف من المواطنين المقيمين بقرى شرق النيل والتى تعرض حياتهم للخطر فى اثناء العمل بالكسارات والمناشير البدائية .

### بدء حصرهم بحثًا عن توفير دعم دولى..

# من يسدد «فاتورة اللاجئين» فى مصر

**كتب – عبد الفتاح فتحي:**

قدّر رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، فى أبريل الماضي، التكلفة المباشرة لاستضافة ٩ ملايين شخص، ما بين لاجئ ومقيم، بأكثر من ١٠ مليارات دولار سنويا.

وفى مايو الماضي، تحدّث الرئيس عبد الفتاح السيسى عن الضغط الذى يشكله «الضيوف»، على الموارد المصرية المحدودة، ضاربا المثل بالمياه، قائلا إنهم «يستهلكون مياها تصل إلى ٤,٥ مليار متر سنويا، إذا ما تم احتساب متوسط استهلاك المياه فى مصر بنحو ٥٠٠ متر»، وهو ما عدّه «عبئاً كبيراً»

ويُشكل السودانيون العدد الأكبر بنحو ٤ ملايين، يليهم السوريون ١,٥ مليون، واليمنيون بنحو مليون والليبيون مليون. كما تمثل الجنسيات الأربع ٨٠ بالمئة من المهاجرين المقيمين حاليا فى البلاد، وفق المنظمة الدولية للهجرة.

وطالما عبّرت الدولة عن حاجتها إلى المزيد من الدعم الدولي، خصوصا مع زيادة تدفق اللاجئين والمهاجرين إلى أراضيها، وبدأت الحكومة قبل أشهر، فى إجراء حصر دقيق للوافدين والمقيمين واللاجئين مع منحهم فرصة لتسجيل بياناتهم بالجهات الرسمية، لاستخراج «بطاقة التسجيل» التى سيتم بموجبها الاستمرار فى تقديم الخدمات ضمن خطة الدولة لحصر جميع الأجانب المقيمين داخل البلاد، وسط مساع لتعزيز التعاون مع الجهات المانحة لتوفير الدعم اللازم.

وفى أكتوبر الماضي، جددت الحكومة، على لسان وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج، بدر عبد العاطي، الإشارة إلى أنها تتحمل فوق طاقتها باستضافتها هذا العدد الضخم فى ظل التوترات الجيوسياسية بالمنطقة، وتأثر اقتصاد البلاد بها.

وخلال اجتماع عقده رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، مع وزيرة التضامن الاجتماعى الدكتورة مايا مرسي، الأسبوع الماضي، تم استعراض التقديرات الأولية لحجم الأعباء المالية التى تتحملها الدولة فى هذا الملف، والتحديات المرتبطة بتقديم الخدمات الأساسية لهم، بما فى ذلك الصحة، والبنية التحتية، والطاقة، والمرافق.

وصرح المتحدث الرسمى باسم مجلس الوزراء، المستشار محمد الحمصانى بأن «الحكومة تتبنى منهجية دقيقة فى تقييم التكلفة الاقتصادية لاستضافة اللاجئين، وفقا لأعلى المعايير الدولية، وبالتعاون مع الأمم المتحدة وكافة الجهات الحكومية المعنية»، وأوضح أن «عملية الحصر تشمل التكاليف المباشرة التى تتحملها الدولة المصرية، بما فى ذلك الخدمات الصحية، والتعليم، والمرافق العامة، وغيرها».

وأضاف الحمصانى أنه «تم حصر هذه التكاليف بالتنسيق مع جميع الجهات الحكومية، وجار الانتهاء من التفاصيل النهائية للتكلفة التقديرية»، كما أكدّ أن الحكومة «تعمل على وضع تصور دقيق لحجم الأعباء المالية الناجمة عن استضافة اللاجئين، بما يسهم فى تحسين عملية صنع القرار وتحديد أولويات الإنفاق الحكومي، إلى جانب دعم السياسات العامة للدولة وتوضيح التأثير المالى لاستضافة اللاجئين على الموازنة العامة».

وأوضح الحمصانى أن «عملية التقييم لا تقتصر على الأعباء المالية المباشرة، بل تشمل أيضا تأثير استضافة اللاجئين على مختلف الخطط الاقتصادية والتنموية»، مشيرا إلى أن «الحكومة تسعى من خلال هذا الحصر إلى تعزيز قدرتها على التفاوض مع الجهات المانحة الدولية لتوفير التمويل اللازم لمصر فى هذا الملف».

وأوضح المستشار القانونى فى منصة اللاجئين، حليم حنيش، أن قانون اللجوء رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٢٤، الذى صدر فى ديسمبر الماضي، ينص على تشكيل لجنة دائمة لشؤون اللاجئين تتولى مسؤولية تقديم الخدمات لهم، بدلا من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك بموجب اتفاقية بين مصر والمفوضية.

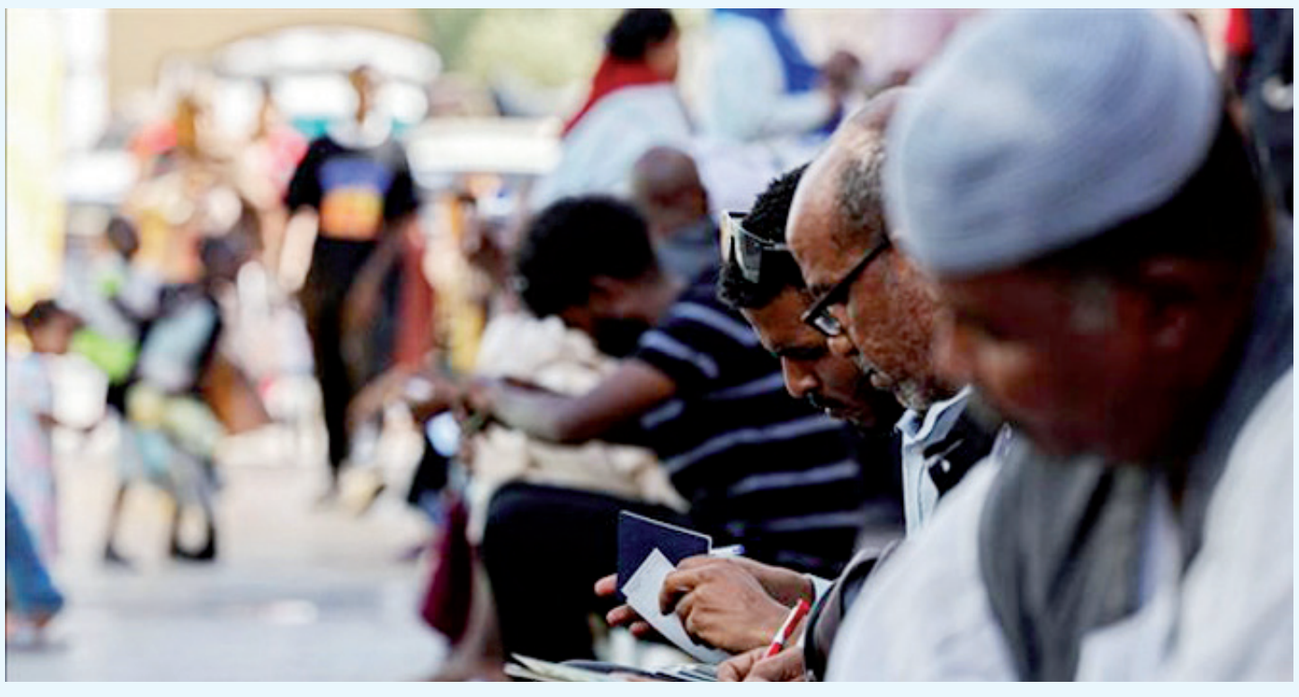

وأوضح حنيش أن الحكومة المصرية كانت أعلنت عن نيتها تشكيل هذه اللجنة، إلا أنها لم تُشكل بعد، رغم أن القانون ينص على ضرورة إنشائها خلال ثلاثة أشهر من صدوره، مضيفا أن القانون دخل حيز التنفيذ اعتبارًا من اليوم التالى لصدوره فى ١٧ ديسمبر ٢٠٢٤.

وترى الدول الأوروبية أن مصر تلعب دورا مهما فى منع الهجرة الجماعية عبر البحر المتوسط. وأعلنت مصر والاتحاد الأوروبى فى مارس ٢٠٢٤ عن شراكة استراتيجية مدعومة بتمويل قدره ٧,٤ مليار يورو، وهو اتفاق يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه مدفوع بمخاوف الدول الأوروبية من الهجرة.

وأقر البرلمان، العام الماضي، قانون لجوء الأجانب؛ بهدف وضع تنظيم قانونى لأوضاع اللاجئين وحقوقهم والتزاماتهم المختلفة.

وقال النائب عبدالمنعم إمام، عضو لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، إن «وزارة المالية تعمل على إعداد تقرير مفصل حول التكلفة الاقتصادية لاستضافة اللاجئين، لكن النتائج لم تعلن بعد».

وأضاف، أن «تأثير اللاجئين يظهر بشكل واضح فى قطاع الإسكان، حيث تسبب ارتفاع الطلب على الوحدات السكنية فى زيادة أسعار الإيجارات، مما أثر سلبا على بعض الأسر المصرية، خاصة فى المناطق الأكثر احتياجا.

وشدد الخبير الاقتصادى خالد رضا الله، على ضرورة الاستفادة بتجارب الدول الأخرى؛ موضحا أن بعض الدول الخليجية قامت بتقنين التعامل مع الأجانب داخل أراضيهم من خلال دفع ضرائب وتأمين صحى كامل أو تجديد الاقامات لهؤلاء الضيوف حتى يتحمل المواطن الأجنبى كافة الأعباء الاقتصادية نظير وجوده داخل دولة غير موطنه.

## 4 مليارات يورو لاستكمال الأجندة الإصلاحية..

# «الشريحة الثانية» من الدعم الأوروبى «خط جديد» لإنعاش الاقتصاد المصرى

**كتب – رأفت كمال:**

اعتمد البرلمان الأوروبى إتاحة الشريحة الثانية من حزمة الدعم المالى الكلى المقدمة من الاتحاد الأوروبى لمصر بقيمة ٤ مليارات يورو، وذلك بعد جلسة تصويت شهدت تأييد واسع من جانب البرلمان الأوروبى من مختلف المجموعات السياسية.

ويأتى هذا القرار عقب الانتهاء من إجراءات صرف الشريحة الأولى بقيمة مليار يورو فى شهر ديسمبر الماضى وبعد مداولات مطولة للجان الميزانية والشئون الخارجية والتجارة الدولية على مدار ستة أشهر.

ومن المنتظر أن تشمل الخطوات القادمة اعتماد المجلس الأوروبى للشريحة الثانية على مستوى سفراء دول الاتحاد الأوروبى الـ٢٧ خلال الأيام المقبلة على أن يعقب ذلك عملية تشاورية ثلاثية بين البرلمان والمجلس الأوروبى والمفوضية الأوروبية تنتهى باعتماد نص موحد ونهائى للقرار خلال بضعة أسابيع.

ويبلغ إجمالى حزمة الدعم الأوروبية ٧,٤ مليار يورو يتم صرفها حتى عام ٢٠٢٧ منها ٥ مليارات لدعم الموازنة و١,٨ مليار ضمانات استثمار للشركات الأوروبية والمصرية للاستثمار فى مصر والباقى حوالى ٦٠٠ مليون يورو مساعدات تدريبية وفنية ودعم بناء القدرات.

وقالت المفوضية الأوروبية فى بيان سابق إن الدعم المالى سيساعد مصر على تلبية جزء من احتياجاتها التمويلية للسنة المالية الجارية وضمان استقرار اقتصادها الكلى ودعمها فى تنفيذ الأجندة الإصلاحية جنباً إلى جنب البرنامج الجارى من صندوق النقد الدولي.

ووفق الخبراء والمراقبون فإن اعتماد البرلمان الأوروبى بأغلبية ٤٥٢ عضوًا قرار إتاحة الشريحة الثانية من حزمة الدعم المالى لمصر يعبر عن التقدير الكبير الذى يكنّه الاتحاد الأوروبى ومؤسساته للشراكة الاستراتيجية والشاملة مع مصر التى تم التوقيع عليها بين الرئيس عبد الفتاح السيسى ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين بالقاهرة فى مارس ٢٠٢٤ وما تلاها من عقد النسخة الأولى لمؤتمر الاستثمار المصرى الأوروبى بالقاهرة فى يونيو ٢٠٢٤.

كما يأتى هذا القرار تقديرًا لجهود مصر فى دعم الأمن والاستقرار بالمنطقة وللدور المهم الذى تضطلع به فى الإقليم باعتبارها ركيزة الاستقرار فى منطقتى الشرق الأوسط وجنوب المتوسط والقارة الأفريقية فضلًا عن حرص الاتحاد الأوروبى على استكمال مصر مسيرتها الناجحة نحو التطوير والتحديث.

وقد شهدت الفترة الماضية اتصالات مصرية مكثفة مع مختلف مؤسسات الاتحاد الأوروبى على كل المستويات لضمان توفر الدعم الكامل للشراكة الاستراتيجية مع مصر بكل مكوناتها السياسية والاقتصادية والأمنية ولا سيما محاورها الستة باعتبارها تحقق مصالح استراتيجية متبادلة للجانبين المصرى والأوروبي.

كما شهدت مصر زيارات مكثفة قام بها رؤساء عدد من المجموعات السياسية بالبرلمان الأوروبى وكذا أعضاء من لجان الميزانية والشئون الخارجية والتجارة الدولية ووفود من المفوضية الأوروبية وجهاز الخدمة الخارجية استهدفت جميعها الاطلاع عن قرب على عملية التطوير والتحديث السياسى والاقتصادى التى تشهدها مصر.

ويقول الدكتور أشرف غراب الخبير الاقتصادى إن العلاقات المصرية مع الاتحاد الأوروبى متميزة وشراكتهما استراتيجية، لافتًا إلى أن أوروبا تنظر إلى منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط بأنها منطقة حيوية بالنسبة للأمن القومى الأوروبى ومصر لها ميزة تنافسية بالنسبة له فى التصدير والاستثمار.

وأكد «غراب» أن الاتحاد الأوروبى يقدر السياسة المتوازنة والحكيمة التى تنتهجها مصر بقيادة الرئيس السيسى وأهدافها وهى إقرار الأمن والسلم الدوليين وعدم التدخل فى شئون الغير وتعميق المصالح المشتركة والسعى من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ولفت إلى أن تقديم الاتحاد الأوروبى حزمة مساعدات لمصر تصل قيمتها ٧,٤ مليار يورو فى شكل منح وقروض يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى مصر ما يحقق مصالح للاتحاد الأوروبى باستمرارها كحائط صد لمنع الهجرة غير الشرعية ومنع تدفق اللاجئين القادمين لمصر من الدول المجاورة ثم إلى أوروبا خاصة مع تفاقم الصراعات فى غزة والسودان وليبيا واليمن مؤكدًا أن هذا يحقق استفادة للجانبين وليس لمصر فقط.

وأوضح «غراب» أن الاتحاد الأوروبى الفترة الماضية زادت حجم وارداته من مصر من الغاز المسال بعد تسييله فى محطتى إدكو ودمياط لمد أوروبا بالغاز بعد توقف الغاز الروسي، كما أن هناك تبادل تجارى بين دول الاتحاد الأوروبى ومصر بحجم كبير يبلغ ٣٧ مليار يورو وهو الشريك التجارى الأكبر لمصر وأكبر مستثمر بحجم استثمارات تقدر بنحو ٣٨ مليار يورو.

من جانبه، قال الدكتور هانى أبو الفتوح الخبير الاقتصادي، إن مصر مرت بأزمة اقتصادية خلال الفترة الماضية خاصة مع وجود توترات ونزاعات فى ليبيا والحرب الأهلية فى السودان والحرب على غزة، وهذا يؤدى إلى هجرة غير شرعية إلى دول الاتحاد الأوروبى الذى يريد أن تستمر مصر فى محاربة ذلك وهذا يأتى من خلال مساعدة مصر فى تأمين الحدود وتمويل الكثير من المشروعات الاستثمارية.

ولفت إلى أن دخول هذه الحزمة من النقد الأجنبى يسهم فى تعزيز الحصيلة من العملة الصعبة والتى تمكن الحكومة من سد الفجوة التمويلية ما يسهم فى خفض معدلات التضخم وذلك بتوفير العملة الصعبة للمستوردين لاستيراد السلع الضرورية ومستلزمات الإنتاج والإفراج عن البضائع من الموانئ والتى تسهم فى زيادة التصنيع والإنتاج ودوران عجلة الإنتاج وتوافر السلع بالسوق المحلى ما ينعكس على خفض الأسعار إضافة إلى زيادة حجم الصادرات.

وأشار إلى أن حزمة المساعدات تركز على دعم قطاعات رئيسية فى الاقتصاد المصرى بما فى ذلك دعم مشاريع الطاقة المتجددة ورفع كفاءة الطاقة وتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية الاجتماعية بالإضافة إلى دعم مشاريع ريادة الأعمال وتوفير فرص العمل للشباب منوهًا إلى أن حزمة المساعدات تتضمن مخصصات مالية للتعامل مع أزمة اللاجئين وتقديم الدعم لتحسين مراقبة الحدود المصرية.

وشدد «أبو الفتوح» على أن حزمة المساعدات تشكل دفعة قوية للاقتصاد المصرى وإنه من المتوقع أن تكون استثمارات الاتحاد الأوروبى فى قطاعات مختلفة، مؤكدًا أن أى استثمارات بالعملات الأجنبية ستدخل مصر ستحسن من قدرة الجنيه والوضع الاقتصادى بشكل عام وبالتالى تساهم فى تحسين مستوى معيشة المواطنين.

## استبعاد تأثيرها على استخدام التطبيق..

# «رسوم التحويل» لا تهز عرش «إنستاباى»

**كتب: ياسر جمعه**

فى خطوة جديدة تهدف إلى استدامة وتطوير الخدمات المصرفية الرقمية، أعلن البنك المركزى المصرى بدء تطبيق رسوم على تحويلات وخدمات إنستاباى اعتبارًا من ١ أبريل، وتأتى هذه الخطوة بعد سنوات من تقديم الخدمة مجانًا، حيث تسعى الجهات المعنية إلى تعزيز استمرارية المنصة وتحسين خدماتها.

وكشف البنك المركزى المصرى عن فرض رسوم على التحويلات عبر شبكة المدفوعات اللحظية بنسبة ٠,١٪ من قيمة المعاملة، بحد أدنى ٥٠ قرشًا وحد أقصى ٢٠ جنيهًا مصريًا لكل معاملة، مع استمرار عمليات الاستعلام عن الرصيد مجانية لأول ١٠ عمليات شهريًا، وبعد ذلك سيتم فرض ٥٠ قرشًا على كل عملية استعلام إضافية.

وجاء هيكل رسوم إنستاباى ٢٠٢٥ على النحو التالي:

- تحويل ٥٠٠ جنيه: ٥٠ قرشًا.
- تحويل ١٠٠٠ جنيه: ١ جنيه.
- تحويل ٥٠٠٠ جنيه: ٥ جنيهات.
- تحويل ٢٠,٠٠٠ جنيه أو أكثر حتى ٧٠,٠٠٠ جنيه: ٢٠ جنيهًا كحد أقصى.

وفيما يلى نرصد رسوم التحويل عبر المحافظ الإلكترونية للشركات الأربعة العاملة فى السوق المصرى مقارنة بالرسوم الجديدة التى تم تطبيقها على انستاباي، حيث جاءت قيمة رسوم التحويل من محفظة فودافون كاش إلى محفظة فوافون كاش أخرى بقيمة ١ جنيه، بينما سجلت قيمة رسوم التحويل من محفظة فودافون كاش إلى محفظة أخرى بنحو ٠,٥٪ من المبلغ بحد أدنى ١ جنيه وبحد أقصى ١٥ جنيه، بينما جاءت قيمة رسوم السحب من فودافون كاش بنسبة ١٪ من مبلغ السحب بحد أدنى ٣ جنيهات.

فيما جاءت رسوم التحويل على محفظة WE Pay، من محفظة WE Pay إلى محفظة WE Pay بنحو١ جنيه كحد أقصى، فيما تبلغ رسوم تحويل الاموال من محفظة WE Pay إلى أى محفظة ألكترونية أخرى بنسبة ٠,٥ ٪ (بحد أدنى ١ جنية وبحد أقصى ١٥ جنية)، بينما تبلغ قيمة السحب النقدى الـ ATM نحو١٪ بحد أدنى ٥ جنيه، بينما يبلغ السحب النقدى (فروع WE / منافذ فورى) نحو ١٪ بحد أدنى ٣ جنيه.

وبلغت رسوم سحب الأموال على محفظة أورنج ( اورنج كاش) بنحو ١٪ من المبلغ المحول بحد أدنى ٣ جنيه، فيما بلغت حدود المحفظة للأفراد كالتالي: ( الحد الأقصى لرصيد المحفظة للأفراد: ٢٠٠ ألف جنيه، وحد السحب اليومى للحساب الواحد من ماكينات الصراف الآلى ٣٠ ألف جنيه، حد السحب اليومى من المنافذ المختلفة ٦٠ ألف جنيه، والحد الأقصى للمعاملات اليومية: ٦٠ ألف جنيه، والحد الأقصى للمعاملات الشهرية: ٢٠٠ ألف جنيه )، و رسوم التحويل على محفظة اتصالات بنحو ٠,٥٪، أى حد أدنى ١ جنيه، حد أقصى ١٥ جنيه، بينما بلغت رسوم خدمة السحب والإيداع كالتالي: ١٪ من قيمة أى سحب كاش بحد أدنى ٢ جنيه عند السحب من أى فرع من فروع إى آند مصر أو ماكينات فوري. ١٪ بحد ادنى ١ جنيه رسوم من اجمالى المبلغ فى حاله السحب من ماكينات الصراف الالي.

وعلق ماجد فهمي، الرئيس الأسبق لبنك التنمية الصناعية، على قرار البنك المركزى المصرى بفرض رسوم على تحويلات إنستاباي، مؤكدًا أن تأثير هذا القرار سيكون محدودًا، ولن يؤثر بشكل كبير على شعبية التطبيق أو استخدامه الواسع.

وأوضح فهمى فى تصريح لـ«البورصجية» أن هناك سببين رئيسيين وراء استمرار إنستاباى فى جذب المستخدمين رغم فرض الرسوم، أولهما اعتياد المستخدمين على التطبيق نظرًا لسهولة استخدامه وكفاءة الخدمة التى يقدمها، مما يجعله الخيار الأول للعديد من العملاء، وثانيهما أن إنستاباى يتميز عن التطبيقات الأخرى بتقديم مجموعة متنوعة من خيارات التحويل، حيث يتيح للمستخدمين إرسال الأموال إلى حسابات فى بنوك متعددة، بالإضافة إلى المحافظ الإلكترونية، وأرقام الهواتف، وحتى أسماء الأشخاص، وهى ميزة لا توفرها معظم التطبيقات الأخرى بنفس هذا التنوع والمرونة.

وأكد فهمى أن هذه العوامل ستظل داعمة لتطبيق «إنستاباي»، مما يجعله يحافظ على مكانته فى السوق رغم التغيرات التنظيمية الأخيرة.

من جانبه، قال أسلم عصام، الخبير الاقتصادي، إن فرض الرسوم يهدف إلى تغطية تكاليف التطوير المستمر للخدمة، مشيرًا إلى أن الرسوم تظل تنافسية مقارنة بخدمات البنوك الأخرى.

أما الخبير الاقتصادى باهر عبد العزيز، فيرى أن الخدمة لعبت دورًا كبيرًا فى تعزيز الشمول المالى وتقليل التعامل النقدي. وأشار إلى أن بعض الدول تقدم خدمات مماثلة مجانًا لتشجيع التحول الرقمي، مقترحًا أن تتحمل البنوك جزءًا من تكلفة تشغيل الخدمة عبر خصم نسبة صغيرة من أرباحها السنوية.

بينما توقع عدد من الخبراء والمحللين أن تؤثر الرسوم الجديدة على سلوك المستخدمين، خاصة فى المعاملات الصغيرة، لكن فى الوقت ذاته، ستظل الخدمة تحظى بإقبال واسع بفضل مزاياها العديدة. ومن المرجح أن يؤدى التطوير المستمر وإضافة خدمات جديدة إلى التخفيف من أى آثار سلبية لهذا القرار.

ووفقًا لبيان البنك المركزى نهاية ٢٠٢٤، بلغ عدد مستخدمى «إنستاباي» أكثر من ١٢,٥ مليون مستخدم، بإجمالى معاملات بلغت ٢,٩ تريليون جنيه خلال العام.

ويظل إنستاباى أحد الحلول الرئيسية للتحويلات الفورية فى مصر، بدعم من أكثر من ٣٦ بنكًا، ومع فرض الرسوم الجديدة، يبقى التحدى أمام البنك المركزى تحقيق التوازن بين استدامة الخدمة وتشجيع استخدامها على نطاق أوسع.

## 7 مليارات دولار سنويًا حصيلة المشروع بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس..

# «صن سيتى».. شروق جديد للنهضة الصناعية بين مصر وروسيا

تقرير- ياسمين عبد الفتاح :

منذ انهيار الاتحاد السوفيتى لم تقم روسيا بأى مشروع داخل الدول العربية، لذا قرر الجانب المصرى الروسى إنشاء مشروع إنشاء المنطقة الصناعية الروسية فى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، الفريد من نوعه، والذى يعمل على تحقيق استراتيجية فعلية للاقتصاد الخارجى، لزيادة حصة الصادرات غير الأولية فى التجارة الخارجية.

حول هذا المشروع، يقول جاد عساف وكيل اول وزارة سابقا بوزارة التجارة والصناعة، والمستشار الحالى بالهيئة العامة فى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، إن مفاوضات المشروع المحورى للتعاون الروسى المصرى بدأت منذ عام ٢٠١٧، بين الرئيسان المصرى عبدالفتاح السيسى والرئيس الروسى فلاديمير بوتين؛ لتوسيع الأعمال التجارية للشركات الروسية بمصر والشرق الأوسط وافريقيا، ويأخذ المشروع من منطقة قناة السويس قاعدة لانطلاقة، وستبلغ استثمارات المنطقة الصناعية الروسية ٤,٦ مليار دولار، وسوف تطلق باسم «صن سيتى» اى مدينة الشمس وتقام على مساحة ألفى هكتار وتقع على ساحل البحر المتوسط بالقرب من قناة السويس، كما يتم البناء على شكل نصف دائرة وسوف تتكون من قسمين شرقى باسم «موسكو» وغربى «سانت بطرسبورج».

أما عن الأراضى بين المنطقتين سوف تسمى «الأورال»، كما سيتم بناء منطقة ترفيهية وحديقة مثلثة الشكل.

واكد «عساف» أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تحرص على تقديم تسهيلات للمستثمرين الروس، لتعزيز الشراكة الاقتصادية للتعاون المصرى الروسى .

كما تقدم المنطقة الاقتصادية حوافز كبيرة لانجاح المشروع، حيث يتم العمل على توفير بيئة جاذبة لرؤوس الاموال وتوفير بيئة استثمارية مستقرة لزيادة الصادرات المصرية إلى السوق الاوربى خاصة فى قطاع الزراعة والصناعه لزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين.

واشاد عساف باتفاقية التجارة الحرة بين البلدين لفتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية بدول المنطقة، كما تقوم الحكومة المصرية متمثلة فى وزارة الاستثمار بتطوير الدعم اللوجستى للمشروعات بين البلدين،حيث يتم تسهيل حركة البضائع لتحقيق كفاءة الامداد.

وركز «عساف» على أهمية المشروعات التقنية والابتكارية التى تستخدم الذكاء الاصطناعى لإنتاج بيئة استثمارية قوية داخل المشروع لإنشاء مشروعات تكنولوجية تعزز التنافس العالمى.

وأكد السفير بدر عبد العاطى مساعد وزير الخارجية للشؤون الأوربية، أن مصر شريك استراتيجى لروسيا فى المنطقة وفى الشرق الأوسط، كما تدعم الاستثمارات الروسية فى مصر والوطن العربى .

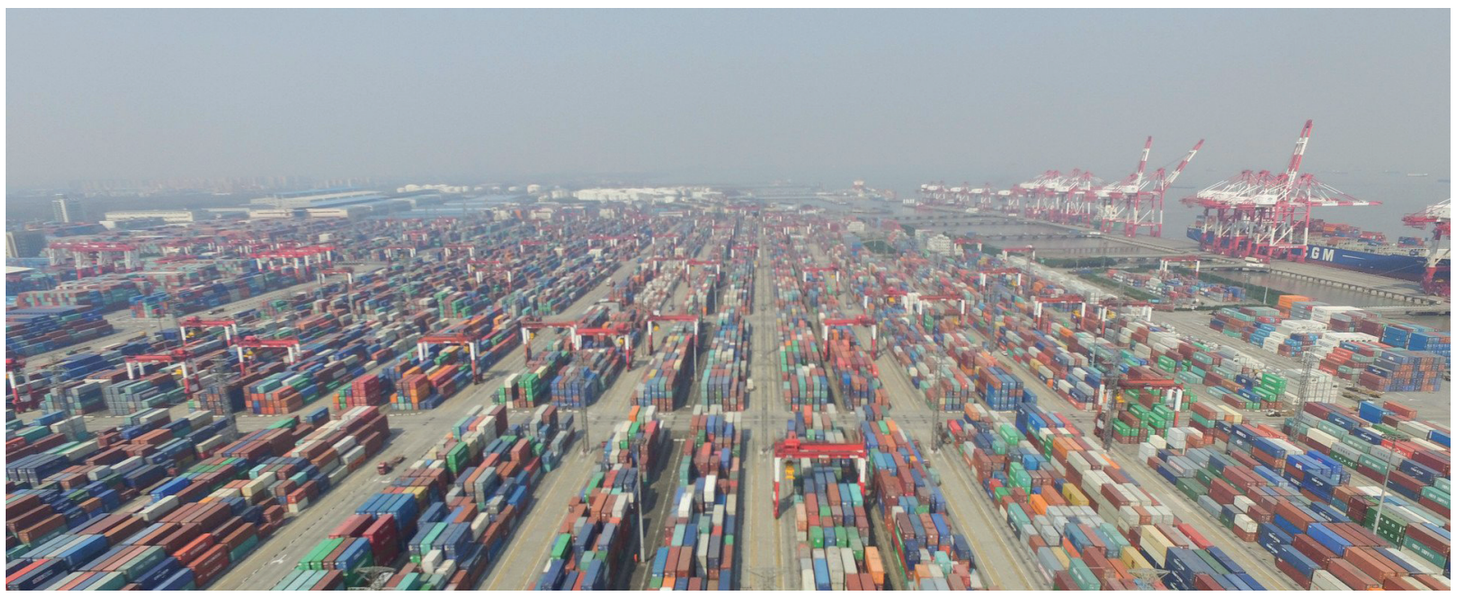

وأضاف عبد العاطى أن الهدف الرئيسى من المشروع هو تشغيل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وتعزيز التعاون المشترك بين مصر وروسيا وتوطين الصناعات التكنولوجية المتقدمة بمصر، كما يعزز هذا المشروع مكانة قناة السويس ويجعلها تتبوَّ مكانة عالمية للخدمات اللوجستية والصناعية لتحفيز النمو الاقتصادى للمستثمرين .

ويتحدث عبد العاطى عن مساحة المشروع الذى يمتد الى ٥,٢٥ مليون متر مربع بنظام حق الانتفاع، ومن المتوقع أن يجذب استثمارات تصل الى ٧ مليار دولار سنويًا .

أما عن التعديل الذى تم مؤخرا حول احكام الاتفاقية، يقول مساعد الوزير لشؤون الخارجية إن رئيس الجمهورية وافق على التعديل رقم ١٨٤ لسنة ٢٠٢٤ بشأن الموافقة على تعديل بعض أحكام اتفاقية انشاء وتشغيل المنطقة الصناعية الروسية فى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وأن الطرفان المصرى والروسى وافقا على استبدال بعض المواد الخاصة بالتصاريح والجوانب المالية والتراخيص وعلى ان يتم انشاء «شركة ادارة المنطقة الصناعية الروسية» وهى كيان قانونى يعمل كمطور للمنطقة الصناعية الروسية يخضع لتشريع جمهورية مصر العربية وموافقة الهيئة العامة للتنمية الاقتصادية لقناة السويس.

وسوف يتم العمل بالمشروع بدءا من شرق بورسعيد بمساحة مليون متر، ثم بالسخنة على مساحة ٥٠ ألف متر، كما أن ضمان تسجيل حقوق انتفاع ارض المشروع وإدارة المبانى والبنية التحتية تكون ملك الشركة بعد الحصول على موافقة الهيئة،على الا يجوز التأميم او المصادرة، ومنتجات المشروع سواء سلع او خدمات او عمل تعتبر مباعة بنسبة ١٠٠٪.

## فى ضوء التباطؤ الحاد فى معدل التضخم..

# مؤشرات «خفض الفائدة» تنعكس على أسعار «عائد أذون والسندات»

**كتبت- منال عمر:**

تسارعت حركة انخفاض أسعار العائد على أذون وسندات الخزانة المصرية خلال مارس للبنك المركزى بعد التباطؤ الحاد لمعدل التضخم السنوى خلال فبراير الماضي.

ويرى ٦ مصرفيين ومحللين، أن تراجع أسعار العائد على أدوات الدين المصرية- أذون وسندات الخزانة- خلال مارس يعكس زيادة حالة اليقين بشأن قرب المركزى المصرى بخفض أسعار الفائدة لأول مرة منذ ٤ سنوات بجانب تهافت المستثمرين للشراء وتباطؤ معدل التضخم ووفرة النقد الأجنبي.

وتراجع متوسط سعر العائد على أذون الخزانة لأول مرة منذ شهر ونصف بنسبة تصل إلى ٢,٦٥٪ ليتراوح سعر العائد بين ٢٥,١٣٪ و٢٧,٩٧٪ مقابل ٢٥,٧١٪ و٣٠,٦١٪ بالعطاء السابق وفق أجل كل أذون.

أما سندات الخزانة انخفض متوسط تكلفة سعر العائد فى آخر عطاء بين ٠,٩٪ و١,٥٪ ليصل إلى ٢١,٩٨٪ على السندات أجل عامين و٢٠,٩٥٪ على السندات أجل ٣ سنوات مقابل نحو ٢٣,٤٥٪ و٢١,٨٤٪ على التوالى بالعطاء السابق.

وكشف البنك المركزى بالنيابة عن وزارة المالية، بيع أذون الخزانة لتتخطى نحو ٣١٢ مليار جنيه بأكثر من ٥٢٪ عن السيولة المستهدف جمعها بقيمة ٢٠٥ مليارات جنيه.

واستحوذ العطاء الأخير للأذون على ٥٨٪ من إجمالى ٥٤٠,١٢ مليار جنيه تم بيعها خلال أول ٣ عطاءات بمارس مدفوعا بزيادة طلبات المستثمرين على الشراء التى وصلت إلى نحو ٨٦٧ مليار جنيه ما يعادل ٤ أضعاف المستهدف.

أما مبيعات سندات خزانة خلال أول ٣ عطاءات بشهر مارس وصلت إلى نحو ٣٩,٧ مليار جنيه من أصل سيولة مستهدف جمعها بقيمة ٣٨ مليار دولار، وفق بيانات المركزي.

جاء هذا عقب انخفض المعدل السنوى للتضخم بمدن مصر بشكل حاد خلال فبراير إلى ١٢,٨٪ مقابل ٢٤٪ فى يناير تأثرا بسنة الأساس.

وربطت هبة منير محلل الاقتصاد الكلى بشركة إتش سى لتداول الأوراق المالية، انخفاض أسعار العائد على أذون وسندات الخزانة بوجود عاملين أساسيين الأول يعد إجراء تمهيدى بخفض محتمل لأسعار الفائدة فى اجتماع البنك المركزى المقبل بعد الانخفاض الحاد للتضخم الذى يمثل العامل الأساسى لهذه التحركات.

أما العامل الثانى قد يعكس توافر سيولة كافية من العملات الأجنبية على الرغم من أن إيرادات قناة السويس لا تزال لم تتحسن وهو ما قد يعنى عدم حاجة البنك المركزى المصرى فى الوقت الحالى لتحمل أسعار عائد مرتفعة على وزارة المالية لجذب الاستثمار الأجنبى غير المباشر فى الأذون أو سندات الخزانة، وفق ما قالته هبة منير.

**هبة منير**

ويرى محمد عبد العال، عضو مجلس إدارة البنك المصرى الخليجى أن زيادة السيولة المقدمة من المستثمرين لشراء أذون الخزانة بأكثر من طلبات وزارة المالية ساعد على انخفاض سعر العائد مدفوعا بزيادة الاحتمالات بخفض سعر الفائدة فى اجتماع المركزى المقبل.

مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء قال مؤخرا سنشهد تطورات فى أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة بعد انحسار التضخم لأدنى مستوى منذ مارس ٢٠٢٢.

وأضاف أن محافظ البنك المركزى المصرى قال بوضوح شديد إن انخفاض التضخم بهذه المعدلات سيؤدى بالتأكيد إلى انخفاض فى أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة.

وتوقع بنك جى بى مورجان أحد أكبر البنوك الأمريكية العالمية خفض المركزى المصرى سعر الفائدة ٤٪ دفعة واحدة فى أبريل المقبل و٢٪ فى مايو بعد الانخفاض الحاد لمعدل التضخم.

واتفق رئيس أحد البنوك الخليجية العاملة بمصر مع رأى عبد العال أن زيادة تأكيد التقارير الصادرة من البنوك العالمية بتحول المركزى إلى سياسة نقدية مرنة فى اجتماع أبريل المقبل مع دعوتهم للأجانب للاستثمار فى الجنيه عزز من زيادة تهافت طلبات الشراء وبالتالى تراجع العائد.

**مصطفى مدبولى**

وتشبه أذون وسندات الخزانة تشبه الأوراق المالية وتعد أحد أدوات الدين التى يطرحها البنك المركزى بالنيابة عن وزارة المالية بشكل دورى كل أسبوع لجمع سيولة لسد عجز الموازنة.

وقلل محمد عبد العال من مخاطر انخفاض أسعار العائد على الاستثمار الأجنبى غير المباشر مؤكدا أن العائد لا يزال يحظى بجاذبية فائقة فى أنظار المستثمرين الأجانب بفضل فارق سعر العائد لصالح الجنيه مقارنة بالدولار وسندات الخزانة الأمريكية.

**محمد عبد العال**

وأوضح رئيس تنفيذى لأحد البنوك الخاصة الكبرى أن المستثمرين يتهافتون حاليا لشراء أذون خزانة قبل الانخفاضات المتتالية المتوقعة باجتماعات المركزى المقبلة.

وأضاف « اللى يشتروا حاليا أذون خزانة شركات وأفراد محليين وصناديق أجنبية أكثر من البنوك التى لا تزال تفضل وديعة البنك المركزى الأسبوعية ذات العائد المرتفع ٢٧,٧٥٪».

وبحسب محمود نجلة المدير التنفيذى لأسواق النقد والدخل الثابت فى شركة الأهلى للاستثمارات المالية، فإن ارتفاع حجم السيولة المرتفعة بالسوق التى تزيد عن حاجة وزارة المالية أدى إلى تراجع العائد على الأذون.

وأضاف أن اتساع معدل العائد الحقيقى الإيجابى على الجنيه بعد تباطؤ التضخم يعزز من بريق الاستثمار فى الأذون فى عيون المستثمرين الأجانب.

وتوقع نجلة وجود مجال لتخفيضات أكبر على سعر العائد على أدوات الدين فى العطاءات المقبلة خاصة بعد يقيس السوق درجة تحرك المركزى الخفض الفائدة بالاجتماع المقبل.

وتعد أذون الخزانة تعد آجال قصيرة تتراوح بين ٣ و٦ و٩ أشهر وسنة، أما سندات الخزانة ذات آجال متوسط وطويلة الأجل تتراوح من سنة ونصف وعامين و٣ سنوات إلى ٢٠ عاما.

# «الأهلى المصرى» يتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى لدعم المشروعات الخضراء

وقع البنك الأهلى المصرى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى مذكرة تفاهم تستهدف تعزيز التعاون فى مجالات التمويل المستدام، من خلال تقديم حلول مبتكره تساهم فى تقديم الخدمات المصرفية (المالية وغير المالية) ودعم المشروعات الخضراء ذات الأهداف المستدامة.

قالت سهى التركي، نائب الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصري، فى بيان للبنك اليوم، إن هذه الشراكة تعكس التزام البنك وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى بتعزيز التنمية المستدامة بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الاعمال فى مصر، خاصة مشروعات الشباب ذات الطابع الأخضر، كما تسهم الاتفاقية فى دفع جهود التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال توفير حلول مالية مبتكرة.

وأكد أليساندرو فراكاسيتّي، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى مصر أن هذه الشراكة الإستراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والبنك الأهلى المصرى تمثل خطوة إلى الأمام فى تعزيز الشركات الخضراء والتمويل المستدام بدعم من القطاع المصرفي.

ومن خلال دمج الدعم المالى وغير المالى فى مبادرات النمو الأخضر التى يطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما برنامج تسريع النمو الأخضر وفرص العمل الممول من الدنمارك، من خلال دعم الشركات فى الابتكار وتوسيع النطاق والمساهمة فى اقتصاد أكثر خضرة وشمولاً.

وأضاف «نحن ملتزمون بدعم فرص جديدة لرواد الأعمال، وتعزيز مسار التنمية فى مصر، وتعزيز خلق فرص العمل الخضراء للشباب والسيدات».

وأشار عماد فرج رئيس مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلى المصرى إلى أن التعاون يغطى عدة محاور رئيسية، من بينها تقديم حلول مالية وغير مالية مستدامة لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشمول المالى وزيادة فرص الوصول الى التمويل كذلك دعم المشاريع الخضراء من خلال برنامج « تسريع النمو الأخضر وخلق فرص العمل) بالإضافة الى منصة التعلم الرقمى للمشروعات الخضراء.

وأكدت شنتال صباغ، مدير عام قطاع تنمية الأعمال بمجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلى المصري، أهمية الشراكات الاستراتيجية مع الجهات الدولية، والتى تتماشى مع استراتيجية البنك وتوجهاته لدعم التنمية المستدامة خاصة أن هذه الشراكات تسهم فى تعزيز نمو المشروعات وتبادل الخبرات الدولية.

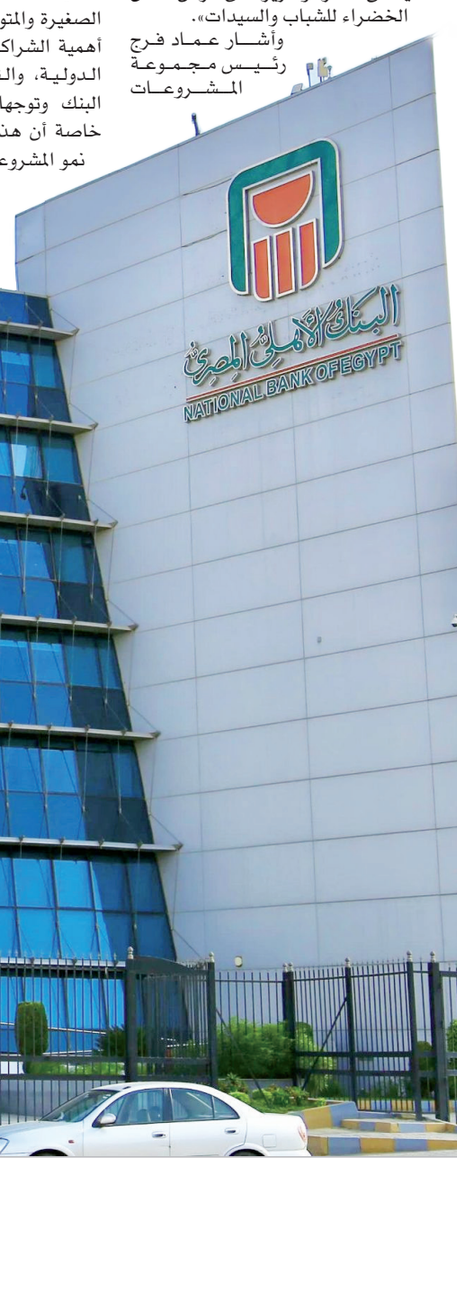


## داخل وخارج مصر..

# «البنك الأهلى» يطلق فيزا ائتمانية بالدولار للمشتريات بالعملات الأجنبية

أعلن البنك الأهلى المصرى إطلاق بطاقة فيزا الائتمانية بالدولار الأمريكي، وذلك بالتعاون مع هيئة فيزا لأول مرة فى مصر بهدف إتاحة المشتريات بالعملات الأجنبية داخل مصر والسحب النقدى والمشتريات خارج مصر.

وقال محمد الأتربى الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصري، إن بطاقة فيزا الائتمانية بالدولار الأمريكى للعملاء تعكس استمرار التعاون المثمر بين البنك الأهلى المصرى وهيئة فيزا، وامتدادًا للشراكة الناجحة بين الطرفين، والتى تهدف إلى تلبية احتياجات العملاء فى معاملاتهم المالية داخل وخارج مصر بالعملة الأجنبية.

وفى إطار جهود البنك لتعزيز الاستدامة وتقديم حلول مبتكرة تتماشى مع توجهاته نحو التنمية المستدامة سيقوم البنك ولأول مرة بإصدار هذه البطاقة لتصبح بطاقة صديقة للبيئة حيث تعد انطلاقة جديدة فى تقديم منتجات مصرفية متطورة ومسئولة بيئيا.

وقالت سهى التركى نائب الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصرى إن هذه البطاقة الائتمانية الجديدة ستساهم بشكل كبير فى تلبية احتياجات العملاء المالية التى تقدم للعملاء فى المشتريات بالعملة الأجنبية داخل مصر والمشتريات والسحب بالعملات الأجنبية خارج مصر وهو ما يأتى ضمن استراتيجية البنك الأهلى المصرى لتقديم المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة وتوفير تجربة مصرفية متميزة وأكثر فاعلية لكل شرائح العملاء.

وأعربت ملك البابا مدير عام شركة فيزا فى مصر عن اعتزازها بالتعاون المستمر والمثمرة على مدار سنوات عديدة بين البنك الأهلى المصرى وهيئة فيزا مصر، مشيرة إلى أن إطلاق بطاقة فيزا الائتمانية الجديدة تعد استمرارا لجهود الكيانين البنك الأهلى المصرى وهيئة فيزا مصر لإثراء تجربة الدفع الالكترونى للعملات الأجنبية خاصة لبطاقات الائتمان من خلال الاستمتاع بعملية التسوق والتمتع بمزايا حصرية عند إجراء عمليات الشراء أو السحب النقدى خارج مصر. وقال كريم سوس الرئيس التنفيذى للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلى المصرى إن بطاقة فيزا الائتمانية بالدولار الأمريكى تتيح للعملاء القائمين والجدد الكثير من المزايا الحصرية لهم التى تلبى احتياجات العملاء واستنادا الى التطور المتلاحق فى المنتجات والخدمات الرقمية الذى يحققه البنك الأهلى المصري. ومن جانبها أوضحت هالة حلمى رئيس المنتجات والشمول المالى أن البطاقة الائتمانية الجديدة يمكن إصدارها عند شراء الشهادات بالدولار الأمريكي، بالإضافة إلى إتاحة إصدارها للعملاء القائمين أصحاب الشهادات بالدولار الأمريكي، وذلك بحد أدنى للحد الائتمانى للبطاقة ٢٠٠٠ دولار وبحد أقصى ٥٠ ألف دولار ، مع إمكانية إجراء كل المعاملات المالية بالعملات الأجنبية خارج مصر من المشتريات والسحب النقدى الدولى والتسوق عبر الانترنت حول العالم خلال ٢٤ ساعة على مدار الأسبوع بالإضافة إلى رسوم إصدار وتجديد مميزة للبطاقة.

# معاملات «البنك الأهلى» من الصراف الآلى وبطاقات المشتريات تقفز 300%

أعلن البنك الأهلى المصرى ارتفاع متوسط معاملات الصراف الآلى وبطاقات المشتريات التابعة للبنك ٣٠٠٪ من ٣ ملايين حركة يوميًا إلى ١٢ مليون حركة.

وأوضح البنك، أن قيمة المعاملات توازى نحو ٢٤ مليار جنيه خلال اليوم التى تمثل مسحوبات نقدية من ماكينات الصراف الآلى وحركات مدفوعات ومشتريات ببطاقات البنك بمختلف أنواعها.

ووصل متوسط المعاملات فى الثانية الواحدة حوالى ٢٠٠٠ عملية وفق بيان البنك.

وبجانب ذلك تم سحب ٢٤ مليار جنيه نقدية تمت على ٧ ملايين حركه فى الفترة من ٢٣ مارس حتى ٢٧ مارس.

ويرجع هذا الارتفاع فى حجم التعاملات إلى تزامن فترة الاجازات والاعياد ومواعيد صرف مرتبات الموظفين وكذا معاشات العاملين بالدولة فى غضون ذات الفترة.

وتوجه البنك بخالص اعتذاره عن أى تأثر قد يلحق بأى من خدماته جراء هذا الضغط بما يؤثر على تقديم تلك الخدمات بالسرعة والكفاءة المعتادة.

ويستمر البنك الاهلى المصرى فى تحديث التطبيقات المختلفة لتفى بالاحتياجات المتزايدة للعملاء وسعيا لرفع كفاءة كافة الانظمة لاستيعاب التزايد المطرد فى أعداد واحتياجات العملاء ولضمان معدلات أعلى فى جودة خدماته.

# 1.1 مليار مشاهدة لحملة البنك الأهلى «جواك عالم يغير العالم» فى رمضان

أعلن البنك الأهلى تحقيق حملته التسويقية خلال الموسم الرمضانى «جواك عالم يغير العالم» بأكثر من ١,١ مليار مشاهدة إجمالية عبر جميع المنصات الرقمية بمختلف توجهاتها بنهاية الموسم الرمضاني.

وأوضح أن حملته التسويقية كانت الأكثر مشاهدة هذا العام وحققت رقم «١» كأكبر نسبة مشاهدة وهو ما يعكس استراتيجية مدروسة ورسالة واضحة من البنك الأهلى المصرى موجهة إلى الشباب، والعائلات، وكل أهل مصر.

وأطلق الأهلى المصرى حملة جواك عالم يغير العالم بالاستعانة بالنجمين «حماقي» و «ويجز» وهم من نجوم الشباب المحببين، تم خلالها استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى لدمج مشاهد تربط الماضى بالحاضر، استرجعنا خلالها تراث أجدادنا، ونجوم الفن فى أزمنة سابقة وذلك ضمن إنتاج قوى ومتميز يحترم عقلية المتابعين.

وقد تصدرت الحملة مواقع التواصل الاجتماعى المختلفة بين كافة الحملات التى أطلقتها البنوك فى مصر فى مختلف المنصات الرقمية، إضافة إلى الترتيب الأول على منصتى إنستجرام وتيك توك، والترتيب الثالث على منصتى فيسبوك ويوتيوب وذلك مقارنة بباقى العلامات التجارية بالكامل فى السوق المصرية.

## لا قلق من طرح حصة بالبورصة أو بيعه كاملًا..

# السياسة النقدية آمنة بدون «بنك القاهرة»

## تقييم للوصول إلى القيمة العادلة للصفقة مع « الإمارات دبى» بعد رحلة 19 عامًا

**كتبت- منال عمر:**

بات طرح بنك القاهرة للبيع أمرًا واقعيًا بعد إعلان مصطفى مدبولى رئيس الوزراء إجراء تقييما للبنك ووفق القيمة سيتم تحديد بيعه لمستثمر إستراتيجى أو الطرح بالبورصة فى وقت شهد لغطا حول القمية العادلة لبيع البنك.

قالت مصادر مصرفية، إن البنك المركزى أعطى الضوء الأخضر دون منافس لبنك الإمارات دبى الوطنى لبدء الفحص النافى للجهالة تمهيد للاستحواذ عليه مع تقديم البنك سعر مبدئى بنحو ١,٢ مليار دولار للاستحواذ.

بنك القاهرة الحكومى يعد ضمن ٣٢ شركة مقرر بيعها للمستثمرين فى خطوة تستهدف منها الدولة تحقيق المعادلة الصعبة جنى حصيلة دولارية كبيرة من بيع البنك باعتباره من أهم البنوك فى الجهاز المصرفى، وتجنب وقوع تبعات سلبية على تنفيذ السياسة النقدية والمالية واستقرار سوق الصرف كما سيتم تناوله فى هذا التقرير.

ويعد بنك القاهرة خامس أكبر بنك على مستوى أصول الجهاز المصرفى ومملوك بالكامل إلى بنك مصر بعد ما تم نقل ملكيته من ذراعه الاستثمارى (مصر المالية للاستثمارات -مصر كابيتال) العام الماضى فى خطوة تستهدف إعادة هيكلة الشركات المملوكة لبنك مصر.

الحصيلة المتوقعة من بيع بنك القاهرة

وفى أبريل ٢٠٢٣ أعلنت البورصة المصرية عن تنفيذ صفقة نقل ملكية على أسهم بنك القاهرة من خلال آلية الصفقات ذات الحجم الكبير (BLOCK TRADING) على أسهم البنك بعدد نحو ١,١٢٥ مليار سهم، بقيمة نحو ٦,٩٧ مليار جنيه.

وعلى مدار ١٩ عاماً لم تصادف الدولة التوفيق فى بيع حصة من رأس مال بنك القاهرة إلى مستثمر إستراتيجى أو الطرح فى البورصة المصرية رغم إنجازها خطوات متقدمة فى عملية البيع تحت تأثير عوامل داخلية ترفض البيع وخارجية ترتبط بأزمات اقتصادية عالمية أو انتشار أوبئة مثل جائحة فيروس كورونا حدت من بيعه.

وفى ٢٠٠٦ تم إلغاء أول محاولة جدية لبيع بنك القاهرة بعد قطع خطوات متقدمة ومنافسة ٣ بنوك إقليمية وأجنبية على شرائه وبعد انتهائهم من من إجراءات الفحص النافى للجهالة ووضع سعر نهائى لكل بنك فيهم لشراء البنك.

وبحسب ما نقلته رويترز فى ٢٠٠٦، قال محمد بركات رئيس مجلس ادارة بنك القاهرة سابقا انه تم إلغاء مزاد بيع حصة فى البنك وتم رفض عرضا من البنك الاهلى اليونانى قدر قيمته الاجمالية بمبلغ ٢,٠٢٥ مليار دولار حيث قالت الحكومة المصرية انها تعتزم بيع ما يصل الى ٦٧ فى المئة من بنك القاهرة كما تم إلغاء خطة لبيع ٢٨ بالمئة من أسهم البنك فى طرح عام أولى بالبورصة المصرية بعد المزاد.

وقال مسؤولون مصريون ان البنك الاهلى اليونانى أكبر بنوك اليونان قدم أعلى عرض متجاوزا عرضا لبنك المشرق ومقره دبى قدر قيمة بنك القاهرة بمبلغ ١,٣ مليار دولار ومجموعة مكونة من البنك العربى الاردنى والبنك العربى الوطنى قدرت القيمة بمبلغ ١,٢ مليار دولار.

وقالت مصر انها تتوقع بيع الحصة مقابل حصيلة لا تقل عن ١,٦ مليار دولار وهى نفس حصيلة بيع ٨٠ بالمئة من أسهم بنك الاسكندرية.

وحقق بنك القاهرة جمالى أرباح بنحو١٢,٧ مليار جنيه خلال ٢٠٢٤ بمعدل نمو وصل إلى ٨٦٪.

وقال الرئيس التنفيذى الأحد البنوك الخليجية سابقا محمد بدرة، إن إتجاه الدولة للتخارج من بعض البنوك المملوكة لن يكون له تأثير فى ظل إمتلاكها عدد كبير من البنوك، حيث لا توجد دولة تمتلك أكثر من بنكين أو ثلاثة تابعين لها.

وكانت مصر قد باعت قبل ١٣ عامًا ٨٠٪ من إجمالى رأس مال بنك الإسكندرية إلى مجموعة -انتيسا سان باولو الإيطالية- منذ عام ٢٠٠٧ بقيمة ١,٦ مليار دولار تقريباً فيما احتفظت مصر ممثلة فى وزارة المالية بحصة ٢٠٪ من إجمالى رأس مال البنك وهى كانت تعد أو عملية خصخصة ناجحة فى الجهاز المصرفى رغم وجود إعتراضات على تخارج الدولة من البنك.

وفى إبريل ٢٠٢٠ قرر البنك طرح حصة تصل إلى ٣٠٪ من رأس ماله فى البورصة مستهدفاً جمع من ٤٠٠ مليون إلى ٥٠٠ مليون دولار وقتها ولكن تم إرجاء عملية الطرح إلى أجل غير مسمى بسبب إنتشار فيروس كورونا العالمى وتبعاته السلبية على نزيف البورصات العالمية الذى أودى بأسعار الأسهم فى أكبر الشركات العالمية.

هل يستدعى بيع بنك القاهرة القللق؟

نادرًا ما يلجأ البنك المركزى إلى استخدام أحد البنوك الحكومية المملوكة للدولة دون بنكا الأهلى ومصر لضبط سوق الصرف أو تنفيذ سياسته النقدية ولذلك اختيار طرح بنك القاهرة لبيع حصة منه تم انتقاؤه بعناية وعدم وقوع تبعات سلبية تقع على تنفيذ السياسة النقدية.

ويلجأ البنك المركزى فى بعض الأحيان للاستعانة بصفة عامة لاستخدام بنكى الأهلى ومصر فى تنفيذ سياسته النقدية باعتبارهما الأوسع انتشارا على مستوى الجمهورية مما يمكنه السيطرة على التضخم (وتيرة ارتفاع الأسعار) عبر طرح شهادات بأسعار فائدة لا يستطيع أى بنك طرحها لامتصاص السيولة وتحفيز ثقافة الإدخار، مما يساهم فى ضبط سوق الصرف والقضاء على بعض الممارسات اكتناز الدولار.

وبحسب الرئيس التنفيذى لأحد البنوك الخليجية محمد بدرة، «أنه لا يوجد ما يدعو للقلق من طرح حصة من بنك القاهرة فى البورصة أو بيعه كاملا لمستثمر إستراتيجى على السياسة النقدية بالبنك المركزى حيث دوره دائما محدود فى استخدامه لضبط سوق الصرف أو السيطرة على التضخم والذى يقوم به بنكى الأهلى ومصر ذراعى البنك المركزى لتباعيتهم بشكل مباشر لوزارة المالية بخلاف قانون بنك القاهرة الذى يصنف من أحد البنوك الخاصة تخضع ملكيته لبنك مصر جاهز للبيع وهنا نوع الملكية يكون لها دورًا فى استخدام البنك المركزي.

ويلجأ المركزى إلى استخدام بنكى الأهلى ومصر أيضًا لتوافر مزايا متعددة لديهم ليست متوفرة فى أى بنك حكومى آخر منها انتشارهما الجغرافى وضخامة محفظة عملائهم، وكذلك استحواذهما على نصف أصول الجهاز المصرفى.

وتمتلك الدولة حصصا فى ١٦ بنكاً من خلال وزارة المالية أو البنك المركزى أو بعض الشركات الحكومية المملوكة لها، ويتم تصنيف هذه البنوك بين حكومية وأخرى خاصة بمساهمات من دول أخرى أو بنوك متخصصة لدعم بعض القطاعات لكنها تقدم أيضاً كافة المعاملات التجارية.

وتوجد ٧ بنوك فى مصر مملوكة للدولة بنسبة ١٠٠٪ هى بنوك الأهلى المصري، ومصر، والزراعى المصري، والتنمية الصناعية، والعقاري، والقاهرة، والمصرف المتحد، كلها مملوكة لوزارة المالية عدا المصرف المتحد المملوك للبنك المركزي.

و٩ بنوك أخرى تساهم فيها الدولة بحصص مع مستثمرين آخرين تتضمن: البنك العربى الأفريقى الدولي، والمصرف العربى الدولي، وميد بنك (مصر إيران سابقا)، والإسكندرية، والتعمير والإسكان، والمصرى الخليجي، والمصرى لتنمية الصادرات، والشركة المصرفية، والاستثمار العربي.

حسابات خصخصة البنك على السياسة المالية

تلعب البنوك الحكومية بالمشاركة مع باقى البنوك الأخرى والمستثمرين دورًا كبيرًا فى تمويل عجز الموازنة للدولة من خلال شراء أدوات الدين الحكومية (أذون وسندات الخزانة) ولكن هذا الدور لا تقوم به البنوك تبرعًا أو هبة ولكن تحصل على ربحية مرتفعة من توظيف فائض السيوله لديها فى وعاء بسعر فائدة مرتفعة بدون أى مخاطرة.

وقال المدير التنفيذى لأسواق النقد والدخل الثابت فى أحدى شركات الاستثمارات المالية التى تدير صناديق نقدية للاستثمار فى أدوات الدين، محمود نجله، إن دخول البنوك الحكومية أو غيرها للاستثمار فى أدوات الدين ليست مجاملة للحكومة بتقديم سعر فائدة منخفض عن باقى المستثمرين ولكن هى علاقة تقوم على المنفعة ومدى الربحية التى تعود على البنوك مقارنة بباقى الأوعية الأخرى وحسب أيضا مدى احتياج المالية لمستويات سيولة مرتفعة.

وأوضح أن تدخل بعض البنوك الحكومية لشراء أذون خزانة بأسعار منخفضة لتمويل عجز الموازنة فى حال رفض المالية البيع بأسعار فائدة مرتفعة ليس بالضرورة تأتى من البنوك فقد تأتى من أحد الصناديق الاستثمارية المملوكة للدولة أو هيئات معينة مثل التأمين او بنك الاستثمار القومي.

# CIB يقدم نموذج مبتكر لتوسيع نطاق وصول عملاء «WE» إلى الخدمات المالية

أعلنت شركة WE، توقيع مذكرة تفاهم لبناء شراكة استراتيجية مع البنك التجارى الدولى (CIB)، أكبر بنوك القطاع الخاص فى مصر، لتقديم نموذج مبتكر يهدف إلى توسيع نطاق وصول عملاء «WE» إلى الخدمات المالية فى جميع أنحاء مصر.

وبموجب هذه الشراكة سيقوم البنك التجارى الدولى CIB بتطوير منتجات وخدمات مالية مصممة خصيصا لعملاء WE وتطبيق أحدث وأنسب النماذج والبرامج الرقمية التب تقدم الخدمات ضمن نموذج Banking-as-a-Service.

كذلك ستستفيد هذه الشراكة من الإمكانات الفريدة التى تتمتع بها WE من حيث الانتشار الجغرافى الهائل واتساع قنوات التوزيع والخدمات المقدمة لملايين العملاء فى خلق قيمة مضافة لكلا المؤسستين وتحقيق أثر عميق فى المجتمع المصرى بما يحقق التثقيف المالى ويعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمى والحد من تداول البنكنوت وبالتالى تعظيم نسب الشمول المالي.

وتتماشى هذه المبادرة مع أهداف التحول الرقمى فى مصر، حيث تعزز الشمول المالى من خلال دمج الخدمات المصرفية داخل منظومة WE الرقمية، كما يعكس هذا التعاون التزام CIB بالابتكار وتقديم خدمات مصرفية تركز على العملاء، مما يضمن توفير الخدمات المالية فى آى وقت وأى مكان.

ومن خلال توحيد جهودهما، تضع WE و CIB معيارًا جديدًا للتعاون بين القطاع المصرفى وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ما يمهد الطريق نحو مستقبل أكثر اتصالًا وشمولًا ماليًا،

وقال المهندس محمد نصر، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات «WE»: نضع عملائنا على قمة أولوياتنا، ومن خلال هذه الشراكة مع CIB، نخطو خطوة جديدة نحو تقديم خدمات مالية رقمية متكاملة تسهّل حياة ملايين المصريين. إن الانتشار الجغرافى الكبير والبنية التحتية الرقمية المتطورة التى نتمتع بها، إلى جانب وجودنا فى كل بيت مصري، يمكّننا من الوصول إلى عملائنا بعروض ذات قيمة حقيقية تلبى احتياجاتهم وتعزز من تجربتهم.»

وأضاف « تمثل هذه الشراكة ركيزة أساسية فى استراتيجيتنا نحو تعزيز الشمول المالى والمساهمة فى بناء اقتصاد رقمى أكثر شمولاً واستدامة. نحن فخورون بشراكتنا مع CIB لتقديم تجربة مصرفية سلسة ضمن منظومتنا.»

وقال رشوان حمادى الرئيس التنفيذى لقطاعات التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة والشمول المالى فى «البنك التجارى الدولي: «لدينا إيمان عميق بأهمية الاستفادة من التكنولوجيا وتحليل البيانات وبناء الشراكات الاستراتيجية لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية بطريقة مبتكرة، وتمثل هذه الشراكة خطوة مهمة نحو مستقبل مصرفى رقمى أكثر تطورًا، وذلك من خلال الجمع بين خبرة CIB المصرفية والتطور الرقمى الذى قمنا به وإمكانات شركة WE الهائلة من بنية تحتية وانتشار جغرافى لا مثيل له.

وتابع "نطمح ان يتيح تعاوننا مع WE لملايين العملاء الاستفادة من الخدمات المصرفية بسهولة وامان، مما يعزز التزامنا بالابتكار الرقمى والشمول المالي.»

# saib يتعاون مع «مؤسسة دنيا جديدة» لتوفير أجهزة تعويضية لذوى الهمم

أعلن بنك saib عن توقيع بروتوكول تعاون مع مؤسسة دنيا جديدة للأعمال الخيرية لتوفير الأجهزة التعويضية المجانية لذوى الهمم والتى تؤكد التزام البنك المستمر بدعم المبادرات التى تسهم فى تحقيق الشمولية والتكافؤ فى سوق العمل.

يأتى البروتوكول الذى وقعه أفضل نجيب، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لبنك saib، و فضيلة الشيخ عبدالسلام عبدالمنصف، رئيس مجلس أمناء مؤسسة دنيا جديدة، ضمن مبادرات البنك لدعم مجالات المسؤولية المجتمعية وتوسيع دائرة المستفيدين من مساهمات البنك التى تستهدف تقديم حياة افضل لذوى الهمم.

وشهد توقيع البروتوكول، طارق عبدة نائب العضو المنتدب ببنك saib، وفريق التسويق والإتصال المؤسسى بالبنك، وعن مؤسسة دنيا جديدة، كلاً من محمود الامبابى أمين صندوق المؤسسة، و أشرف التابعى المشرف العام، و أحمد فاروق مدير المشروعات بالمؤسسة.

وقال أفضل نجيب، إن مشاركة البنك فى دعم مؤسسة دنيا جديدة للأعمال الخيرية، يأتى إنطلاقا من دوره فى مجال المسؤولية المجتمعية، وحرصة الدائم على توجيه الدعم والمساندة الكاملة للمؤسسة والتى تعد أبرز المؤسسات التنموية فى مصر والتى تهتم بتوفير حياة كريمة لأفراد المجتمع.

وأضاف "نجيب" أن استراتيجية بنكsaib لا تقتصر على تقديم الخدمات المصرفية للعملاء فقط بل تمتد لتشمل مراعاة البعد المجتمعى وتعزيز المساواة وتوفير الفرص المتساوية لجميع أفراد المجتمع بما فى ذلك ذوى الإعاقة، لافتا إلى حرص البنك على إطلاق وتبنى العديد من مبادرات التنمية المجتمعية والتى تعد إضافة جديدة لسلسلة الجهود التى يبذلها البنك منذ سنوات فى مجال خدمة المجتمع التى تسهم فى مساندة خطط الدولة لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

من جانبه، وجه عبدالسلام عبدالمنصف، الشكر لبنك saib على جهوده لدعم مؤسسة دنيا جديدة لتوفير الأجهزة التعويضية لذوى الهمم بالمجان، والتى ستساهم فى تحسين حياة الأفراد وتمكينهم من المشاركة الفعالة فى المجتمع، و تعزيز استقلاليتهم وزيادة فرصهم فى العمل والحياة اليومية.

## لحماية حقوق العملاء ..

# إعلان ميثاق سلوك موظفى البنوك

ألزم البنك المركزى موظفى البنوك بالالتزام بحماية حقوق العملاء وفق تعليمات صادرة بشأن مبادئ ميثاق سلوك العمل المصرفي.

وأصدر مجلس إدارة البنك المركزى تعليمات بشأن «قواعد ميثاق سلوك العمل المصرفي» بالبنوك بهدف إرساء المعايير السلوكية والأخلاقية والمهنية السليمة والقيم والمبادئ التى يتعين على موظفى البنوك وكذا المسئولين الرئيسيين الالتزام بها.

وأكد البنك المركزى على ضرورة الالتزام بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزى بشأن حماية حقوق عملاء البنوك، وعدم القيام بأى من الممارسات التالية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر:

– تقديم معلومات غير دقيقة أو غير كافية إلى أى عميل حول أى من المنتجات أو الخدمات المصرفية، أو عدم إخطاره بمعلومات جوهرية قد تؤثر سلباً على معاملاته أو مركزه المالي، بما فى ذلك عدم الإفصاح عن مخاطر تلك المنتجات أو الخدمات، وكذا عدم الإفصاح عن تفاصيل الرسوم والعمولات الخاصة بتلك المنتجات.

– تقديم توصية غير سليمة للعملاء عن أى من معاملاتهم أو تنفيذها دون تقدير المخاطر التى قد يتعرض لها العميل جراء تلك المعاملات.

– دفع العملاء للحصول على منتجات مصرفية غير مناسبة لهم بهدف تحقيق أرباح للبنك وتفضيل المصالح الشخصية على احتياجات ومصالح العملاء.

– التأخير أو عدم الاستجابة لشكاوى العملاء بشكل ملائم وفقاً للإجراءات الداخلية المعمول بها.

وحدد المركزى الحد الأدنى من المبادئ الأساسية لميثاق سلوك العمل المصرفي:

الصدق والنزاهة والالتزام بالقوانين والتعليمات السارية

يتعين الالتزام بما يلى كحد أدنى:

– عدم القيام بممارسات إحتيالية أو غير أخلاقية أو غير مشروعة.

– عدم مخالفة أى من القوانين أو الضوابط الرقابية أو السياسات والإجراءات الداخلية بالبنك.

– الحفاظ على سرية الحسابات والبيانات وعدم الإفصاح عن أية معلومات سرية أو داخلية غير معلنة للعامة.

– عدم تقديم معلومات خاطئة أو مضللة سواء للعملاء أو للبنك أو للبنك المركزي.

– الإفصاح عن أى شبهة تعارض مصالح (على سبيل المثال الإفصاح عن المساهمات فى شركات الأطراف ذات الصلة).

– عدم التلاعب أو تزوير المستندات.

– عدم إساءة استخدام أصول البنك.

– العمل بكفاءة ودقة واتقان وبذل الجهد اللازم مع الالتزام بمواعيد العمل، وذلك بما يخدم مصالح العملاء بشكل خاص والقطاع المصرفى بشكل عام، وبما يتوافق مع السلوك الأخلاقى الذى ينعكس على ثقة العملاء بالبنك.

– التعامل مع الزملاء والمديرين

– يتعين أن تتسم التعاملات بروح الفريق بما يحقق الاحترام المتبادل أثناء تأدية الواجبات والتعاون بأعلى المعايير المهنية والشفافية والنزاهة، واحترام الخصوصية والرأى الآخر والامتناع عن الممارسات التى تتعارض مع السلوك الأخلاقي.

– يجب التعاون مع المديرين واحترامهم بما يحقق المصلحة العامة ويشمل ذلك تأدية المهام المنوطة بهم فى الوقت المحدد وبالكفاءة المطلوبة، إذا لم تكن تلك المهام تخالف عقد العمل أو القوانين أو اللوائح أو الآداب العامة، وكذا اتباع خطة التطوير التى يضعها المدير لتنمية المهارات والخبرات المهنية.

– يتعين على المديرين معاملة مرؤوسيهم بحيادية وعدم التفرقة بينهم إلا على أساس الكفاءة، مع ضرورة الالتزام بعدم تكليفهم بأية مهام تخالف القوانين والتعليمات وسياسات وإجراءات العمل الداخلية أو تكليفهم بأمور شخصية.

– الالتزام بالطرق الصحيحة والإجراءات المتبعة فى تقديم الشكوى.

– التعامل مع أصحاب المصالح.

التعامل مع البنك المركزى المصري

يتعين مراعاة الإفصاح والشفافية والمصداقية لدى إتاحة المعلومات والبيانات للبنك المركزي، والالتزام بعدم تقديم أية معلومات أو بيانات غير دقيقة أو مضللة، أو إخفاء أية معلومات.

– الحفاظ على سرية المعلومات

يتعين الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التى يتم الاطلاع عليها وعدم الإفصاح عنها وحماية أية مستندات تخص البنك سواء كانت تتعلق بأنشطة البنك، أو موظفيه أو أحد عملائه، والتعامل معها بسرية تامة، وفى حالة الإفصاح عن أى من تلك المعلومات أو البيانات بغير الطريق القانوني، يتم اتخاذ الإجراء اللازم فى هذا الشأن فوراً.

المعارسات غير المقبولة فى بيئة العمل

تعاملات الداخليين والحفاظ على سرية المعلومات والبيانات:

يحظر إساءة استخدام المعلومات الداخلية أو تسريب أية معلومات غير مسموح لها بالتداول بهدف تحقيق أى مصلحة شخصية سواء مباشرة أو غير مباشرة سواء داخل أو خارج البنك.

التعامل على الحسابات:

– يحظر على أى موظف قبول التوكيلات من العملاء للتعامل على حساباتهم.

– يحظر على أى موظف التعامل على حسابه الشخصى مباشرةً من خلال أنظمة البنك – حتى لو كانت طبيعة عمله تسمح له بذلك – سواء القيام بتحويلات أو إجراء أى معاملة أخرى على أن تتم كافة المعاملات من خلال موظف آخر مختص.

## تنفيذًا لتوجيهات الرئيس السيسى..

# أكبر طرح سكنى للأسر المصرية

## 400 ألف وحدة لتحقيق رؤية الدولة فى توفير سكن مناسب لمحدودى ومتوسطى الدخل

**كتبت : صفاء أرناؤوط**

أعلن المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، تفاصيل أكبر طرح للوحدات السكنية بإجمالى ما يقرب من ٤٠٠ ألف وحدة سكنية جديدة، تنفيذا لتوجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، مشيراً إلى أن ذلك يُعد خطوة كبيرة نحو تحقيق رؤية الدولة فى توفير السكن الملائم والمناسب لكل المواطنين، جاء ذلك خلال مؤتمر صحفى عقده اليوم بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة.

ويأتى فى إطار جهود وزارة الإسكان المستمرة لتلبية احتياجات المواطنين من مختلف الفئات الاجتماعية، وهو جزء من خطة شاملة لتوفير مسكن مناسب وآمن لكل أسرة مصرية، و هذه الوحدات السكنية تأتى فى وقت بالغ الأهمية، مؤكداً السعى لتحسين مستويات المعيشة لمختلف المواطنين، قائلاً: «نحن بصدد طرح هذه الوحدات فى عدد من المدن الجديدة والمحافظات على مستوى الجمهورية، مع التأكيد على أهمية توفير مختلف الخدمات الأساسية والمرافق الضرورية من مياه وكهرباء وصرف صحى وغيرها، لضمان حياة كريمة للمواطنين».

وأكد الشربيني، أن هذا الطرح يتسم بأعلى معايير الجودة، حيث يتم تنفيذ الوحدات السكنية وفقًا لأحدث التصميمات الهندسية والتقنيات الحديثة، موضحاً أنه سيتم طرح نحو ١١٥ ألف وحدة سكنية ضمن المبادرة الرئاسية «سكن لكل المصريين» بمحورى محدودى ومتوسطى الدخل، فى عدد من المحافظات والمدن الجديدة على مستوى الجمهورية وذلك من خلال «صندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري»، حيث سيتم الإعلان عن طرح الوحدات فى ١٥ أبريل المقبل وبدء شراء كراسات الشروط للإسكان المتوسط أولاً اعتبارا من ١٥ مايو، والإسكان لمحدودى الدخل اعتبارا من ١ يوليو المقبل.

وأضاف، أنه سيتم طرح نحو ٢٦١٢٥٣ وحدة سكنية من خلال «بنك التعمير والإسكان»، وفقا لخُطة الطرح التالية: ٣٥٠٨٨ وحدة سكنية فى ٢٠٢٥/٤/١٥، و٥٩٥١٠ وحدات سكنية فى ٢٠٢٥/٧/١٥، والإعلان عن طرح ٥٩٦٨٧ وحدة سكنية فى ٢٠٢٥/١٠/١٥، و٥٨٣١٢ وحدة سكنية فى ٢٠٢٦/١/١٥، و٤٨٦٥٦ وحدة سكنية فى ٢٠٢٦/٤/١٥، ليشمل الطرح مختلف فئات المجتمع المصري، حيث يتضمن الإسكان الخاص بمحدودى الدخل ومتوسطى الدخل وأيضًا فوق المتوسط والفاخر، بأسعار ستتراوح ما بين ١٠ آلاف جنيه وحتى ٣٥ ألف جنيه للمتر المسطح وذلك طبقًا لطبيعة الإسكان ومستوى التشطيب والموقع الخاص بالمشروع.

وأكد، أن القطاع العقارى فى عهد فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى قد شهد تنمية حقيقية، ومن أجل تعزيز هذه التنمية تقوم وزارة الإسكان بجهد كبير نحو تعزيز وتفعيل آليات التحول الرقمى فى القطاع العقاري، ومن هنا فسيتم التعاون والتنسيق مع «منصة مصر العقارية»، لإتاحة طرح الوحدات السكنية من الجهات الحكومية والقطاع الخاص عن طريق المنصة وسيكون هناك تكامل بين بنك التعمير والإسكان ومنصة مصر العقارية فيما يخص طرح نحو ٢٦١ ألف وحدة سكنية ضمن الطرح الذى نتحدث عنه اليوم، لافتاً إلى أن المنصة تهدف إلى تسهيل الوصول والشراء والتحقق وخدمة المواطن والمستثمر، وحسن إدارة المنظومة العقارية، وإصدار رقم تعريفى لكل عقار- مسوق عقارى - مطور عقاري.

وأشار، إلى أنه تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية بشأن توفير بيئة حضارية متكاملة تتناسب مع احتياجات مختلف الفئات وعلى ضوء تلك التوجيهات فقد قامت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالبدء فى تنفيذ ١٠٠ ألف وحدة سكنية جديدة بعدد من المدن الجديدة، معلناً تفاصيل وتصميمات أحدث مشروعات وزارة الإسكان والتى سيتضمنها هذا الطرح وهما مشروع «ديارنا» ومشروع «ظلال».

وفى هذا الإطار، أوضح المهندس شريف الشربيني، أنه تم التخطيط والبدء فى تنفيذ نحو ٦٠ ألف وحدة سكنية بعدد ٢٣١٠ عمارات بمشروع إسكان متوسط تحت مسمى «ديارنا»، وذلك فى ٢٣ مدينة جديدة ويتضمن المشروع نموذجى عمارات ( A ) و (B) وعمارات النموذج (A) تتكون من: (دور أرضى + «٥» أدوار متكررة + دور رووف) بإجمالى ٢٦ وحدة سكنية بالعمارة وجميع الوحدات بالعمارة تحتوى على (عدد ٣ غرف نوم منها غرفة ماستر) والوحدات تشطيب كامل والعمارة شاملة مصعد واحد، وتتراوح مساحة الوحدات بالدور الأرضى والأدوار المتكررة بواقع ٢٤ وحدة بالعمارة من (١١٧) م٢ إلى (١٣٢) م٢ للوحدة، بالإضافة إلى وحدتين (Penthouse) بدور الرووف بمساحة (١٥٣)م٢ للوحدة بخلاف مساحة رووف (١١١) م٢ لكل وحدة، وعمارات النموذج (B)) تتكون من: (دور أرضى + «٥» أدوار متكررة + دور رووف) بإجمالى ٢٦ وحدة سكنية بالعمارة «بواقع ١٣ وحدة بالعمارة تحتوى على عدد ٣ غرف نوم منها غرفة ماستر، و١٣ وحدة تحتوى على عدد ٢ غرف نوم منها غرفة ماستر»، والوحدات تشطيب كامل وبها أيضًا مصعد واحد وتتراوح مساحة الوحدات بالدور الأرضى والأدوار المتكررة «عدد ٢٤ وحدة» بالعمارة من (١٠٥) م٢ إلى (١٣٥) م٢ للوحدة، بالإضافة إلى وحدتين (Penthouse) ) بدور الرووف بمساحة «(١٤٥)م٢ للوحدة بخلاف مساحة رووف (٩٥)م٢ ، و(١٥٥)م٢ للوحدة بخلاف مساحة رووف (١١٥)م٢».

وأضاف وزير الإسكان أنه تم التخطيط وجارٍ البدء فى تنفيذ نحو ٤٠ ألف وحدة سكنية بعدد ١٥٣٩ عمارة إسكان فاخر بمشروع «ظلال» فى ١٧ مدينة جديدة، ويتكون المشروع أيضًا من نموذجى عمارات ( A وB)، وعمارات النموذج (A) تتكون من: (دور أرضى + «٥» أدوار متكررة + دور رووف) بإجمالى ٢٦ وحدة سكنية بالعمارة وجميع الوحدات بالعمارة تحتوى على (عدد ٣ غرف نوم منها غرفة ماستر) والوحدات تشطيب كامل، والعمارة شاملة ٢ مصعد وتتراوح مساحة الوحدات بالدور الأرضى والأدوار المتكررة «عدد ٢٤ وحدة» بالعمارة من (١٤٥)م٢ إلى (١٦٠)م٢ للوحدة، بالإضافة إلى وحدتين (Penthouse) بدور الرووف بمساحة (١٦٠)م٢ للوحدة بخلاف مساحة رووف (١٢٠)م٢ لكل وحدة، وعمارات النموذج (B) تتكون من: (دور أرضى + «٥» أدوار متكررة + دور رووف) بإجمالى ٢٦ وحدة سكنية بالعمارة بواقع « ١٣ وحدة بالعمارة تحتوى على عدد ٣ غرف نوم منها غرفة ماستر ، و١٣ وحدة تحتوى على ٢ غرف نوم منها غرفة ماستر» والوحدات تشطيب كامل والعمارة شاملة ٢ مصعد وتتراوح مساحة الوحدات بالدور الأرضى والأدوار المتكررة «بواقع ٢٤ وحدة» بالعمارة من (١١٥)م٢ إلى (١٥٨)م٢ للوحدة بالإضافة إلى وحدتين (Penthouse) بدور الرووف بمساحة «(١٣٠)م٢ للوحدة بخلاف مساحة رووف (١٠٥)م٢ ، (١٦٠)م٢ للوحدة بخلاف مساحة رووف (١٢٠)م٢».

وأشار وزير الإسكان إلى أنه سيتم تنفيذ المبانى الخدمية المطلوبة لتلبية مختلف احتياجات قاطنى وحدات المشروعين من الخدمات المختلفة وأعمال الأسوار والبوابات حول مواقع عمارات المشروعين بكل مدينة على حدة، بخلاف تنفيذ أعمال تنسيق الموقع العام حول العمارات والتى منها تنفيذ أعمال الزراعات المختلفة وإنارة الحدائق وأنظمة المراقبة بالكاميرات وتصميم أماكن انتظار السيارات وذلك وفقاً لأحدث التصميمات الحديثة والمتطورة فى هذه المجالات، وسيتضمن مشروع «ظلال» نادى «Club House».

# «كاونسل ماسترز» توقع عقد افتتاح أول متجر لكارفور فى العلمين الجديدة

أعلنت شركة كاونسل ماسترز- المسؤولة عن إدارة وتشغيل نورث سكوير مول- عن توقيع عقد مع شركة ماجد الفطيم، المالكة للحقوق الحصرية لتشغيل العلامة التجارية كارفور فى مصر- بالتعاون مع الشركة القابضة جلوبال ريتيل جيت – جى آر جى GRG، المتخصصة فى مجال السلاسل التجارية، لافتتاح أول متجر لكارفور بمدينة العلمين الجديدة داخل «نورث سكوير مول». ومن المقرر أن يتم الافتتاح بالتزامن مع الافتتاح الرسمى للمول فى شهر يونيو المقبل.

يمتد متجر كارفور الجديد على مساحة ٥٨٠ مترًا مربعًا، ويقدم مجموعة واسعة من المنتجات عالية الجودة بأسعار تنافسية، تشمل الأغذية الطازجة والمجمدة والمخبوزات والمنتجات المنزلية. كما سيتم العمل على توسيع مساحة المتجر تدريجيًا لتلبية احتياجات السوق المتنامية، مما يعزز تجربة التسوق لزوار العلمين الجديدة والمقيمين فيها.

أشاد الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، بتوقيع الشراكة بين كل من شركة كاونسل ماسترز ، وكارفور مصر والتى تمثل نموذجاً يُحتذى به فى التعاون المثمر بين شركات القطاع الخاص، بما يسهم فى دعم الاقتصاد الوطنى وتعزيز منظومة التجارة الداخلية، وهو ما يشير إلى مدى أهمية دعم القطاع الخاص وتشجيع التوسع فى إنشاء المنافذ التجارية الحديثة، لتعزيز توافر السلع وتوفير خيارات متنوعة للمستهلكين بأسعار تنافسية.

وفى سياق هذه الشراكة، صرح جورج متري، رئيس مجلس إدارة شركة كاونسل ماسترز: «تأتى هذه الشراكة كجزء من خطة العمل الهادفة لتحويل مدينة العلمين إلى وجهة سياحية واقتصادية مستدامة تعد من مدن الجيل الرابع. نحن متحمسون للغاية للعمل مع شركة ماجد الفطيم للتجزئة وGRG ونتطلع إلى أن تكون هذه المبادة بداية لمشاريع طموحة تسهم فى تطوير المنطقة بشكل شامل.»

ومن جانبها، قالت ملك العشيري، المدير العام والعضو المنتدب لشركة كاونسل ماسترز: «نشعر بسعادة غامرة كجزء من هذا المشروع الرائد الذى يعكس التزامنا بتقديم بيئة تجارية مبتكرة وجاذبة. نحن حريصون على تقديم تجربة تسوق استثنائية للزوار فى مدينة العلمين الجديدة، ونسعى جاهدين للمساهمة فى تعزيز السوق المحلى وتحقيق النمو الاقتصادى فى المنطقة."

ويُعد مشروع «نورث سكوير» من أبرز المشاريع فى منطقة العلمين الجديدة، حيث يمتد على مساحة شاسعة ويطل مباشرة على بحر العلمين والساحل الشمالي. يضم المشروع فندقًا فخمًا يتألف من أكثر من ٨٠ غرفة و٢٠ جناحًا، بالإضافة إلى مركز تجارى يحتضن أكثر من ٣٥٠ علامة تجارية محلية وعالمية. ويشمل أيضًا مجموعة من المرافق المتنوعة، بما فى ذلك شاطئ يمتد على ٦٠٠٠ متر مربع ومواقف سيارات تتسع لـ٣٢٠٠ سيارة.

# «ماجد الفطيم» توزيع 3500 كرتونة غذائية بمنطقة المرج خلال شهر رمضان

أعلنت شركة ماجد الفطيم، الرائدة فى تطوير وإدارة مراكز التسوق والمدن المتكاملة ومنشآت التجزئة والترفيه فى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا، عن نجاح مبادرتها الرمضانية، حيث تم توزيع ٣,٥٠٠ كرتونة غذائية تحتوى على المواد الأساسية للأسر المستحقة فى منطقة المرج، وذلك بمشاركة فعالة من موظفى الشركة فى عملية التوزيع. وتأتى هذه المبادرة انطلاقًا من التزام ماجد الفطيم الراسخ بالمسؤولية المجتمعية.

وتعد هذه المبادرة تجسيدًا راسخًا للجهود المتواصلة التى تبذلها شركة ماجد الفطيم فى تعزيز قيم التضامن ودعم المجتمعات المحلية، خاصة خلال شهر رمضان المبارك. من خلال تقديم الدعم للأسر الأكثر احتياجًا، تواصل الشركة دفع عجلة التنمية الاجتماعية المستدامة وتعزيز رفاهية الفئات الأكثر حاجة، بهدف تحقيق تأثير إيجابى وملموس.

تواصل شركة ماجد الفطيم التزامها الراسخ بتمكين المجتمعات، من خلال استثمار كافة مواردها وطاقاتها لدعم الفئات المستحقة وتعزيز قيم العطاء والعمل الجماعى والتماسك الاجتماعي. ومن خلال هذه الجهود، لا تقتصر الشركة على تعزيز تأثيرها فحسب، بل تغذى أيضًا ثقافة المشاركة الفعّالة بين موظفيها، مما يعزز أهمية العمل الجماعى والمسؤولية المشتركة.

وتلعب شركة ماجد الفطيم دورًا محوريًا فى خدمة المجتمع من خلال العديد من المبادرات التى أطلقتها سابقًا.

ومن بين هذه المبادرات، نفّذت الشركة حملة بالتعاون مع بنك الطعام المصرى لدعم أحد برامج التغذية ، ، وفى إطار احتفالات يوم اليتيم نظّمت احتفالية بمناسبة يوم اليتيم، استضافت خلالها ٢٥٠ طفلًا لقضاء يوم مميز داخل مراكز التسوق التابعة لها، بالتعاون مع منظمات المجتمع الأهلي. وتعكس هذه الجهود التزام الشركة الراسخ فى إحداث تأثير إيجابى ومستدام فى حياة الأفراد والأسر المستحقة.

# اتفاق «المجتمعات العمرانية» و«جهاز مستقبل مصر» على تأسيس شركة Modon

شهد المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والدكتور بهاء الدين الغنام، رئيس جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وجهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة لتأسيس شركة مساهمة مصرية تحت مسمى Modon ، تتولى تقديم خدمات إدارة وصيانة وتشغيل المبانى والتجمعات العمرانية والبنية التحتية، وفقًا لأحدث النظم والمعايير العالمية، بجانب الإشراف والمتابعة على أعمال النظافة فى المدن الجديدة من خلال منهجيات حديثة ومعايير محددة للمتابعة ولضمان الاستدامة والجودة.

وقّع على مذكرة التفاهم المهندس كمال بهجات، نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لقطاع التنمية والإنشاءات، والمهندس محمد أبو طالب المدير التنفيذى لشركة مساندة - جهاز مستقبل مصر.

وأشار المهندس شريف الشربيني، عقب التوقيع إلى أن مذكرة التفاهم تهدف إلى تطوير نموذج احترافى لإدارة المدن، وتعظيم كفاءة تشغيل وصيانة الأصول العامة، بما يسهم فى توفير خدمات حضرية مستدامة ترتقى بجودة الحياة، مؤكدا أنه تم العمل خلال الفترة الماضية على تفعيل هذا التوجه بشكل حقيقي، ووجود شركة يتم الاعتماد عليها فى مثل هذه المهام التى تتضمن أعمال الصيانة والتشغيل، هى البداية لتحقيق المزيد من المستهدفات فى إدارة الأصول أو حتى تشغيل بعض المبانى الخدمية وغيرها.

وقال المهندس شريف الشربينى إنه من خلال مذكرة التفاهم التى تم توقيعها نواصل تنفيذ رؤية الدولة نحو تطوير مدن حديثة متكاملة لا تقتصر على الإنشاء فقط، بل تمتد لتشمل التشغيل والإدارة الذكية والمستدامة، لافتاً إلى أن شركة Modon ستكون ذراعًا تنفيذيًا تقدم خدمات بمعايير عالمية تسهم فى الحفاظ على الاستثمارات وتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة.

من جانبه، أعرب الدكتور بهاء الدين الغنام، عن سعادته بالتعاون مع وزارة الإسكان، مؤكدا أن هذه الشراكة تعد شراكة استراتيجية وتمثل أحد أوجه التعاون وتضافر الجهود بين مؤسسات الدولة لتحقيق مصلحة المواطن والدولة المصرية، والوصول لمستهدفات الجمهورية الجديدة.

وأضاف الدكتور بهاء الدين الغنام أن مذكرة التفاهم تهدف إلى نقلة نوعية فى إدارة وصيانة وتشغيل المبانى والتجمعات العمرانية والبنية التحتية، وتُعد خطوة مهمة نحو تطبيق مفاهيم الاستدامة والحوكمة فى إدارة الأصول العامة، مما يعزز مناخ الاستثمار ويدعم خطط التنمية الشاملة.

ومن المقرر أن تقدم شركة Modon خدماتها لجميع المدن الجديدة التابعة للهيئة فى أنحاء الجمهورية، على أن تتوسع مستقبلاً وفقًا لأولويات التنمية العمرانية المستدامة.

### بفضل السيولة والاستحواذات والطروحات وخفض الفائدة..

# «مؤشرات البورصة» تنطلق نحو مستويات تاريخية جديدة

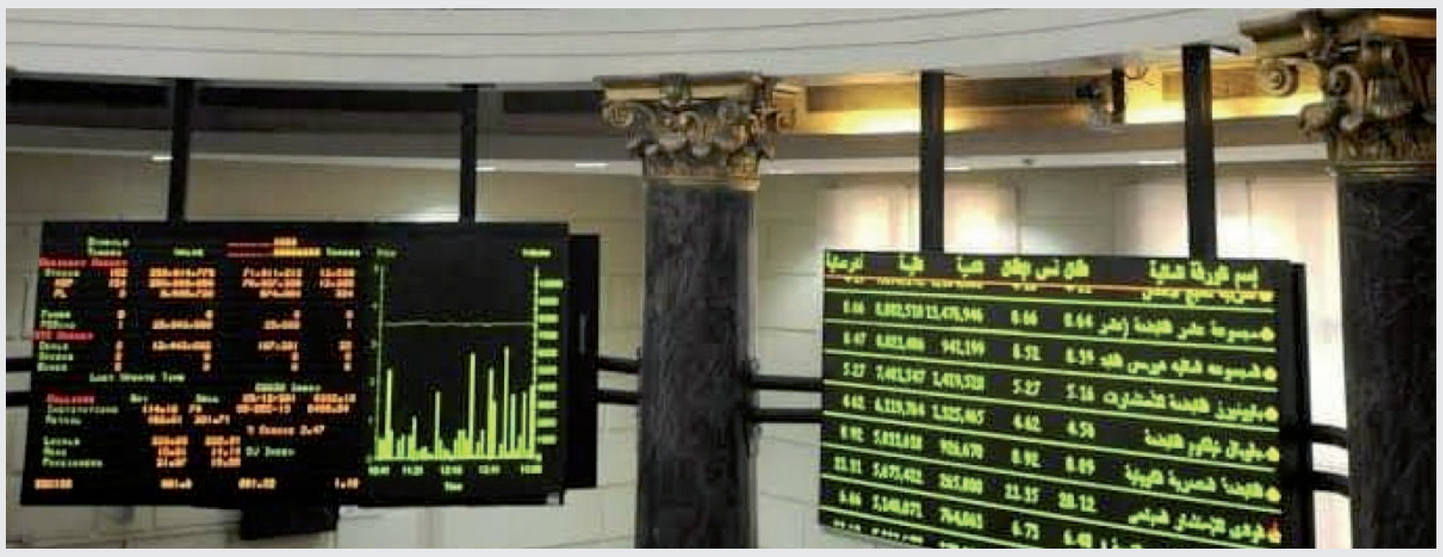

**كتب- محمد ربيع :**

حقق رأس المال السوقى للبورصة المصرية مكاسب بقيمة ٧٩ مليار جنيه (١,٥٦ مليار دولار) خلال الربع الأول من ٢٠٢٥، ليصل إلى ٢,٢٤٨ تريليون جنيه، بالتزامن مع شطب أسهم شركة «حديد عز» وعودة التوترات الجيوسياسية إلى منطقة الشرق الأوسط مجددًا .

ووفقًا للتقرير ربع السنوى الصادر عن البورصة المصرية، ارتفع المؤشر الرئيسى للبورصة «إيجى إكس ٣٠» خلال الربع الأول من العام الجارى بنحو ٧,٧٪ عند مستوى ٣٢٠٢٦ نقطة مع صعود سهم «البنك التجارى الدولى CIB «، صاحب أكبر وزن نسبى فى السوق، بنحو ٥٪.

كما ارتفع مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة «إى جى إكس ٧٠» بنسبة ١١,١٪ عند مستوى ٩٠٤٦ نقطة، بينما صعد مؤشر «إى جى إكس ١٠٠» بنحو ١١,٠٩٪، عند مستوى ١٢٤٦٢ نقطة.

وبلغت قيمة التداول على الأسهم خلال الربع الأول من العام نحو ٤,٨ تريليون جنيه (شاملة السندات والأذون) بحجم تداول بلغ ٩٩,٥ مليار سهم عبر ٥,٩ مليون عملية مع استحواذ الأسهم على ٦,٧٪ من إجمالى قيمة التداول داخل المقصورة.

وأرجع خبراء بأسواق المال لـ«البورصجية» أسباب صعود مؤشرات البورصة المصرية خلال الربع الأول من العام الجارى إلى توقعات خفض معدلات الفائدة فى الاجتماع المقبل للبنك المركزى المصرى خلال شهر أبريل الجاري، بالإضافة إلى ارتفاع أرباح الشركات المدرجة خلال عام ٢٠٢٤، مؤكدين أن «ضخ السيولة، وزيادة الاستحواذات، والطروحات الحكومية الجديدة» قد تدفع المؤشرات نحو مستويات تاريخية جديدة خلال الفترة المقبلة.

أسباب صعود السوق

وتوقع أحمد ناشي، خبير أسواق المال، أن تعاود السوق المصرية وتيرة الصعود من جديد خلال الربع الثانى من العام وذلك بعد انتهاء إجازة عيد الفطر، مع زيادة أحجام التداول حتى يكون الصعود مبنيا على أسس سليمة، مؤكدًا أن السوق المصرية تتداول حاليًا عند مضاعف ربحية قد يكون الأدنى تاريخيًا.

وأشار «ناشي» إلى أن نسبة رأس المال السوقى للناتج المحلى الإجمالى قد تكون أيضا الأدنى تاريخيًا فيمكن أن يمثل هذا فرصة لجذب أموال المستثمرين الأجانب، متوقعًا المزيد من التدفقات الدولارية على الاقتصاد المصرى الناتجة من الأموال الس اخنة، أو الاستثمارات الحقيقية مثل صفقة رأس الحكمة أو غيرها المتوقع تكراره خلال الفترة المقبلة.

وأوضح خبير أسواق المال، أن البورصة المصرية شهدت ارتفاعًا فى أحجام التداول خلال الجلسات الماضية، خاصة مع شطب شركة «حديد عز» فى بداية شهر مارس الحالى وتوافر سيولة تقدر بحوالى ٢٣,٤ مليار جنيه، لافتًا إلى أن تلك السيولة توجهت إلى قطاعات رئيسية ومنها شركة «عتاقة للصلب» التى شهدت إقبالًا بعد استحواذ مجموعة العرجانى على حصة منها، وذلك فى ظل بحث المستثمرين عن أسهم جديدة.

البورصة تنتظر عيدية خفض الفائدة

فيما توقع الدكتور محمد عبد الهادي، خبير أسواق المال، استمرار ارتفاع مؤشرات البورصة المصرية خلال الفترة المقبلة مع تراجع معدل التضخم وزيادة توقعات خفض أسعار الفائدة فى الاجتماع المقبل للبنك المركزى المصرى خلال شهر أبريل.

وأشار «عبد الهادي» إلى أنه من المتوقع خفض أسعار الفائدة بنسبة تصل إلى ٢٪ خلال اجتماع البنك المركزى المصرى يوم ١٧ أبريل الجاري، خاصة مع تراجع العائد على أذون الخزانة المصرية نهاية مارس.

وأكد خبير أسواق المال أن نتائج الأعمال القوية للشركات المدرجة فى البورصة المصرية خلال العام الماضى ساهمت فى ارتفاع المؤشرات، ومنها شركة أسمنت سيناء التى حققت أرباحًا بقيمة ٣,١ مليار جنيه مقابل ١٢١ مليون جنيه بارتفاع حوالى ٢٦٣٤٪، كما حققت شركة الإسكندرية لتداول الحاويات ٣,٤ مليار جنيه أرباحاً مقابل ٢,٢ مليار جنيه.

### اضطراب فى «وول ستريت»..

# حواجز ترامب الجمركية تعطل حركة التجارة العالمية

**كتب- محمود نبيل:**

ما تزال المخاوف من مصير مجهول لحركة التجارة العالمية تخيم على الأسواق المختلفة، فى ظل إصرار الرئيس الأمريكى دونالد ترامب على اتباع سياسة الرسوم الجمركية، والتى من شأنها التأثير بشكل مباشر على الواردات الأمريكية والدول المُصدرة للولايات المتحدة.

خيم التوتر على الأسواق الأمريكية، مع إصدار تعريفات الرئيس الأمريكي، حيث تكافح الأسواق من أجل تحديد اتجاه واضح مع ظهور الحواجز التجارية الجديدة التى يفرضها ترامب.

وخلال تعاملات منتصف الأسبوع، ارتفعت الأسهم فى معظمها، بينما تراجعت عوائد سندات الخزانة الأمريكية، فى حين استقر الذهب والدولار الأمريكى بشكل عام، بعد يوم مضطرب فى وول ستريت، هيمن عليه قلق المستثمرين.

ويأتى التوتر فى الأسواق بسبب حالة عدم اليقين حول كيفية عمل التعريفات الجمركية الجديدة، ومدة بقائها، وما هى الإعفاءات أو التنازلات التى قد تكون موجودة، وكيف ستتفاعل البلدان الأخرى، وما هى الآثار المترتبة على قطاعات وأسواق وفئات أصول محددة.

وفى سياق متصل، أفادت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية، الأسبوع الماضي، بأن مستشارين فى البيت الأبيض صاغوا مقترحًا لفرض رسوم جمركية بنحو ٢٠٪ على معظم الواردات إلى الولايات المتحدة.

وأضافت الصحيفة، نقلًا عن مصادر أن فريق الرئيس الأمريكى يبحث استخدام الإيرادات المتوقع أن تصل إلى مليارات الدولارات من الرسوم الجمركية الجديدة؛ من أجل تمويل تنفيذ تعديلات ضريبية، حسب وكالة رويترز.

وذكرت صحيفة «واشنطن بوست» فى وقت سابق أن مساعدى البيت الأبيض يقترحون فرض رسوم جمركية بنحو ٢٠٪ على معظم الواردات الأمريكية، فى حين تنتظر الأسواق والمستهلكون تفاصيل خطة الرئيس الأمريكى دونالد ترامب للرسوم الجمركية المتبادلة.

وذكر التقرير، نقلًا عن ثلاثة أشخاص مطلعين على الأمر، أن إدارة ترامب تدرس أيضًا استخدام تريليونات الدولارات التى تتوقعها من عائدات الاستيراد الجديدة لتوزيع أرباح ضريبية أو استردادها.

وعلى مستوى صناعة السيارات، أعلنت شركات كبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية، عن ارتفاع حاد فى مبيعاتها فى مارس، حيث سجلت معظمها مكاسب بأرقام مزدوجة، بحسب وكالة أسوشيتيد برس.

وباعت شركات صناعة السيارات ما يقرب من ١,٦ مليون سيارة فى الولايات المتحدة فى مارس، بزيادة قدرها ١٣,٦٪.

وبذلك، تجاوز إجمالى مبيعات الربع الأول ٣,٩ مليون سيارة، حيث شهدت جميع شركات صناعة السيارات تقريبًا ارتفاعًا فى مبيعات السيارات الكهربائية.

مستقبل صناعة السيارات بات غير مؤكد

بالنسبة للشركات الأمريكية، بعدما فرض الرئيس الأمريكى رسومًا جمركية بنسبة ٢٥٪ على واردات السيارات، والتى دخلت حيز التنفيذ فى ٣ أبريل.

وتعنى زيادة الضرائب أن شركات صناعة السيارات قد تواجه تكاليف أعلى ومبيعات أقل، ولكن الرئيس الأمريكى يجادل بأن الرسوم الجمركية ستؤدى إلى افتتاح المزيد من المصانع فى الولايات المتحدة.

واستأثر العملاقان الأمريكيان جنرال موتورز وجى أم سى على رأس قائمة ارتفاع المبيعات بنسبة ١٧٪ و١٨ ٪ على التوالي، خلال الربع الأول، بينما ارتفعت مبيعات شيفروليه بنسبة ١٤٪ خلال الربع، وفورد بنسبة ١٠٪ فى مارس.

وفيما يتعلق بأسواق الذهب، بلغت أسعار المعدن الأصفر مستوى غير مسبوق، الثلاثاء الماضي، مع زيادة الطلب على الاستثمارات فى أصول الملاذ الآمن بفعل مخاوف من أن الرسوم الجمركية المضادة الأمريكية قد تزيد الضغوط التضخمية وتعرقل النمو الاقتصادي.

وصعد الذهب فى المعاملات الفورية ٠,٦٪ إلى ٣١٤٣,٠٥ دولار للأوقية (الأونصة)، بعد أن سجل أعلى مستوى على الإطلاق عند ٣١٤٨,٨٨ دولار فى وقت سابق من الجلسة، كما ارتفعت العقود الأمريكية الآجلة للذهب ٠,٦٪ إلى ٣١٦٩,٥٠ دولار، لتسجل بذلك أسعار الذهب أفضل أداء فصلى منذ عام ١٩٨٦.

وفى هذا السياق، قال يب جون رونج، محلل الأسواق فى آي.جي: «ترقب الرسوم الجمركية دفع السوق إلى اتخاذ موقف دفاعى عبر تقليل المخاطر والتوجه نحو الذهب باعتباره من الملاذ الآمن للتحوط من تقلبات محتملة فى المحافظ الاستثمارية».

# «هيرميس» تتصدر أنشط 10 شركات سمسرة منذ بداية 2025

**كتب- أحمد عبدالمنعم:**

تصدرت شركة هيرميس للوساطة فى الأوراق المالية ترتيب شركات الوساطة عن تعاملات البورصة المصرية منذ بداية العام وشملت قيم التداول السوق الرئيسى وبورصة النيل وخارج المقصورة، والسندات والصفقات، بقيمة ١٦٢,٣٢١ مليار جنيه، بحصة سوقية بنسبة ٢٦,٣٪.

واحتلت شركة التجارى الدولى للسمسرة فى الأوراق المالية المركز الثانى بقيم تداولات بلغت ٤٩,٢٠١ مليار جنيه بحصة سوقية ٨٪.

ثم ثاندر لتداول الأوراق المالية، بحصة ٦,٢٪ من تعاملات السوق، عبر تنفيذ تداولات إجمالية بقيمة ٣٨,١٩٤ مليار جنيه.

ومباشر لتداول الأوراق المالية والسندات، بحصة ٥,٦٪ من السوق، تمثل تعاملات بقيمة ٣٤,٨٣٥ مليار جنيه.

وجاء فى المركز الخامس شركة كايرو كابيتال سيكيورتيز لتداول الأوراق المالية من خلال تعاملات بقيمة ٢٥,٥٤٤ مليار جنيه، بحصة ٤,١٪.

ثم كابيتال سيكيورتيز لتداول الأوراق المالية من خلال تعاملات بقيمة ٢٥,٥٤٤ مليار جنيه.و بلتون لتداول الأوراق المالية المركز السادس بنسبة ٤,١٪ من تعاملات البورصة، من بقيمة ٢٥,٠١٩ مليار جنيه

وفى الترتيب السابع إى اف جى هيرميس الدولية للسمسرة فى الأوراق المالية بقيمة ٢٤,٨٦١ مليار جنيه، وبحصة سوقية ٤٪.

وجاءت شركة أسطول لتداول الأوراق المالية والوساطة فى السندات فى المركز الثامن، بعد تنفيذ تعاملات بقيمة ٢٣,٩٩٥ مليار جنيه، أمنت لها حصة سوقية ٣,٩٪.

وفى المركز التاسع، جاءت شركة بايونيرز لتداول الأوراق المالية بحصة سوقية ٣,٦٪، عن تعاملات اجمالية بقيمة ٢٢,٣٢٣ مليار جنيه.

واحتلت شركة تايكون للوساطة فى الأوراق المالية، المرتبة العاشرة بتعاملات ١٦,٤٩٨ مليار جنيه، تمثل نحو ٢,٧٪ من تعاملات السوق منذ بداية العام.

### توقعات باختراق «إيجى إكس 30» 32000 نقطة..

# 3 قطاعات تقود نشاط سوق المال بعد عيد الفطر

**كتبت- حنان محمد:**

توقع خبراء سوق المال فى حديثهم لـ « البورصجية « أن تشهد أحجام التداولات بعد عيد الفطر الارتفاع خاصة بعد العودة الى عدد ساعات العمل العادية وعودة السيولة مرة أخرى للسوق، وأشاروا إلى أنه من المتوقع أن يكسر المؤشر الرئيسى مستوى ٣٢٠٠٠ نقطة لأعلى وأن يستهدف القمة التاريخية له عند مستويات ٣٤٠٠٠ نقطة.

وعن القطاعات المتوقع نشاطها رأوا أن على رأسها القطاع العقارى مع احتمال خفض أسعار الفائدة الفترة المقبلة، والذى سيكون له تأثير ايجابى عليه وكذلك القطاع المالى غير المصرفى خاصة فى ظل توجه البنوك المركزية نحو سياسات نقدية أكثر تحفيزًا .

وقال أيمن الزيات خبير سوق المال، أن تداولات النصف الثانى من شهر رمضان شهدت ارتفاع المؤشر الرئيسى واختتم آخر جلسات شهر رمضان عند مستويات ٣١٨٥٠ نقطة.

وأضاف أن جلسات قبل العيد شهدت عمليات جنى أرباح وخروج بعض المستثمرين بسبب الإجازة الطويلة.

وتوقع أن تشهد أحجام التداولات بعد العيد الارتفاع خاصة بعد العودة الى عدد ساعات العمل العادية وعودة السيولة مرة أخرى للسوق وكذلك مع بدء إعلان توزيعات أرباح الشركات الفترة المقبلة.

وأشار إلى أنه من المتوقع أن تشهد بعض القطاعات نشاط إيجابى خاصة قطاع البتروكيماويات والتى يتم فيه التجميع منذ فترة طويلة.

وأيضا القطاع العقارى مع احتمال خفض أسعار الفائدة الفترة المقبلة والذى سيكون له تأثير ايجابى عليه.

وعن المؤشر الرئيسى توقع أن يكسر المؤشر الرئيسى مستوى ٣٢٠٠٠ نقطة، وأن يستهدف المستوى التاريخى له عند مستويات ٣٤٠٠٠ نقطة.

وعن المؤشر السبعينى أشار إلى أن أداءه مازال إيجابى بفضل النشاط على الأسهم الخبرية والمضاربية موضحًا أن المؤشر استطاع أن يتخطى مستوى ٩٠٠٠ نقطة، متوقعًا استمرار الأداء الايجابى بعد عيد الفطر.

ومن جهته، أوضح أحمد مرتضى خبير سوق المال أن المؤشر الرئيسى للبورصة المصرية EGX٣٠ واصل أداءه الإيجابى بعد اختراق مستوى ٣١,٠٠٠ نقطة، مما فتح المجال أمامه لاستهداف ٣٢,٠٠٠ نقطة، وهى المنطقة التى شهدت ظهور قوى بيعية طبيعية وصحية لحركة المؤشر، مؤكدًا أن اختراق هذا المستوى قد يمهد الطريق للوصول إلى ٣٢,٩٠٠ نقطة. وعلى الجانب الآخر أشار إلى أن مستوى ٣١,٤٠٠ نقطة يعد أولى مناطق الدعم فى الوقت الحالي، مما يعكس استقرار الإتجاه الصاعد بشكل عام.

وعن المؤشر السبعينى أشار إلى أنه كان الأفضل أداءًا خلال الفترة الماضية، مع توقعات بأن تكون منطقة ٩,١٠٠ نقطة أولى مستويات المقاومة، فى حين أن مستوى ٨,٨٠٠ نقطة يمثل أولى مناطق الدعم.

وعن القطاعات الأبرز من حيث الأداء فتوقع أن القطاعات التالية ستقود السوق خلال الفترة المقبلة أهمها القطاع المالى غير المصرفى، خاصة فى ظل توجه البنوك المركزية نحو سياسات نقدية أكثر تحفيزًا وقطاع مواد البناء، مدعومًا بارتفاع الطلب على المشروعات العقارية والبنية التحتية.

وكذلك قطاع البتروكيماويات، الذى يستفيد من تحركات أسعار الطاقة عالميًا وبعض الشركات تستفيد من خفض الدعم عن المواد البترولية وأيضا قطاع السياحة مع استمرار التعافى وزيادة التدفقات السياحية. وأضاف أن من العوامل التى ستؤثر على السوق خلال فترة ما بعد العيد الحديث المتزايد عن طرح حصص حكومية جديدة فى البورصة فمن المتوقع أن يزيد من السيولة والزخم الاستثمارى بالسوق، خاصة مع توقعات خفض أسعار الفائدة خلال الفترة القادمة، مما قد يعزز جاذبية الأسهم مقارنًة بالأدوات الاستثمارية الأخرى. وتوقع أن يظل أداء السوق إيجابيًا بعد عيد الفطر مع استمرار النظرة المتفائلة تجاه المؤشرات الرئيسية، مع ضرورة مراقبة مستويات الدعم والمقاومة.

### تجاوز كل المستويات القياسية منذ بداية 2025..

# مجنـــــون يا دهـــــب

**كتبت: سها يحيى**

قفزات جنونية شهدتها أسعار الذهب خلال الأسابيع الأخيرة، وخاصة مع حلول عيد الفطر المبارك، إذ تخطى عيار ٢١ حاجز الـ٤٤٠٠ جنيه خلال الأيام الماضية لأول مرة فى التاريخ.

ويرجع ارتفاع أسعار الذهب فى مصر إلى ارتفاع سعره عالميًا، إذ شهدت أسعار الذهب عالميًا ارتفاعات غير مسبوقة، بسبب الأحداث السياسية والاقتصادية الجارية.

ومن جانبه، أكد إيهاب واصف، رئيس شعبة الذهب والمعادن الثمينة فى اتحاد الصناعات المصرية، أن أسعار الذهب تشهد ارتفاعًا غير مسبوق على المستويين العالمى والمحلي، مدفوعة بتصاعد المخاوف من حرب تجارية عالمية، عقب إعلان الرئيس الأمريكى دونالد ترامب فرض رسوم جمركية بنسبة ٢٥٪ على واردات السيارات والشاحنات الخفيفة.

وأوضح واصف، خلال تقرير للشعبة، أن الذهب ارتفع بنحو ١٧٪ منذ بداية عام ٢٠٢٥، نتيجة توسع نطاق الحرب التجارية، التى أثارت مخاوف الأسواق من ارتفاع التضخم وتباطؤ النمو العالمي.

وتابع، «الوضع الحالى يشهد تحولًا كبيرًا نحو الأصول الآمنة، خاصة مع تصاعد التصريحات الأمريكية التى تهدد بامتداد تأثيرات الحرب التجارية إلى قطاعات أوسع بعد إدراج رسوم السيارات ومداخلات الإنتاج».

وكشف رئيس شعبة الذهب، أن المعدن الأصفر سجل أعلى مستوى تاريخى فى مصر، موضحًا أن سبب القفزة فى أسعار الذهب فى مصر يرجع إلى تفاعل السوق المحلية مع المتغيرات العالمية، حيث أصبح تغير سعر الأونصة هو العامل الأهم فى حركة الذهب فى مصر خلال الفترة الحالية، مع استقرار عامل الدولار وثبات الطلب على الذهب فى الأسواق.

وشدد على أن هذا الارتفاع القياسى يضع الذهب فى صدارة الأصول الاستثمارية الأفضل أداءً منذ بداية العام الجاري، وسط توقعات بمواصلة المعدن تألقه طالما بقيت الحرب التجارية عاملًا ضاغطًا على معنويات الأسواق العالمية.

وأكد أن المشهد الحالى يتطلب مراقبة دقيقة لتطورات السياسات التجارية الدولية، خاصة مع استمرار التوترات بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، التى قد تؤدى إلى مزيد من الارتفاعات فى أسعار الذهب خلال الفترة المقبلة.

وفى بيان لشعبة الذهب والمجوهرات، أكد هانى ميلاد، رئيس الشعبة، أن الوضع السياسى والاقتصادى العالمى لا يزال متوترًا مما يضغط على الذهب للصعود نحو مزيد من القمم التاريخية باعتباره ملاذ آمن للمستثمرين.

وتابع ميلاد، أنه فى ظل عدم القدرة على توقع ردود أفعال الدول التى فرضت الإدارة الأمريكية رسوم جمركية على صادراتها إلى أمريكا، فلا يزال الأمر معلقًا حتى الآن ومرهونًا بجدية التنفيذ والبدء فيه، بالإضافة إلى تأخر الحلول السياسية للأزمات المشتعلة على مستوى الحرب الروسية الأوكرانية والحرب فى غزة.

وأوضح أن سعر الذهب العالمى حقق قمة تاريخية جديدة خلال وقت قياسى متجهًا نحو ٣١٠٠ دولار للأوقية، خلال وقت قصير، مشيرًا إلى أن الذهب مدفوعًا للارتفاع نحو المزيد من القمم التاريخية، فما أن يصل إلى قمة حتى يقفز للقمة التالية بسرعة غير مسبوقة.

وأضاف أن كل هذه الظروف لا تزال قائمة ومؤثرة بقوة على الذهب، وبذلك يكون الذهب قد ارتفع خلال عام واحد فقط بنسبة ٣٨,١٥٪، لافتًا إلى أنه من الطبيعى أن ينعكس الارتفاع على السوق المحلى فى السعر الذى ارتفع بدوره ليسجل أعلى مستوى تاريخي، مدعومًا بارتفاع السعر العالمى مع ثبات نسبى لسعر الدولار..


AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

6-4-2025
NO.356

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

### دمار اقتصادى شامل بقوة 6.8 ريختر..

# «زلزال ميانمار» أسوأ الكوارث الإنسانية الكبرى

**كتبت: دعاء سيد**

تسبب زلزال ميانمار الذى ضرب البلاد فى الآونة الأخيرة، فى تأثيرات مدمرة على السكان والبنية التحتية، حيث سجلت قوة الزلزال ٦,٨ على مقياس ريختر.

ويعد هذا الزلزال من أقوى الزلازل التى ضربت ميانمار فى السنوات الأخيرة، وقد ألحق أضرارًا جسيمة بالبنية التحتية وأدى إلى تدمير العديد من المنازل والمرافق وراح ضحيته آلاف الأشخاص.

وقامت الحكومة فى ميانمار والمنظمات الإنسانية بجهود لإغاثة المتضررين من الزلزال، حيث تم توفير المساعدات الإنسانية، مثل الطعام والماء والملابس، وكذلك تم توفير المساعدات الطبية.

وأعلنت منظمة الصحة العالمية أن العديد من المرافق الصحية تضررت أو دُمرت بالكامل، مما فاقم من صعوبة تقديم الرعاية للمصابين.

اعتبر زلزال ميانمار واحدًا من أسوأ الكوارث الإنسانية الكبرى، والتى حركت المجتمع الدولى للعمل على تقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين، مع ضرورة العمل على إعادة الإعمار وتوفير الدعم للمتضررين، وسارعت عدة دول إلى إرسال مساعدات إنسانية وفرق إنقاذ، من بينها الهند، الصين، تايلاند، ماليزيا، سنغافورة وروسيا، فى حين تواجه فرق الإغاثة المحلية تحديات هائلة بسبب انقطاع الاتصالات وصعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة.

وترك زلزال ميانمار وراءه خسائر اقتصادية فادحة، حيث تسبب فى تدمير البنية التحتية وتأثيرات مدمرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وحذرت جهات دولية عديدة أن الخسائر الاقتصادية للزلزال قد تكون كارثية وتتجاوز الناتج المحلى الإجمالى للبلاد.

وتقدر الخسائر المالية الناجمة عن الزلزال بحوالى مليار دولار أمريكي، تشمل تدمير المبانى والبنية التحتية، وكذلك تأثيرات على القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الزراعة والصناعة والسياحة.

وتأثرت الزراعة بشكل كبير نتيجة للزلزال، حيث تدمرت المزارع والمخازن، مما أدى إلى خسارة المحاصيل وتأثيرات على الإنتاج الزراعي.

وتأثرت الصناعة أيضًا نتيجة للزلزال، حيث تدمرت المصانع والمعامل، مما أدى إلى توقف الإنتاج وتأثيرات على الاقتصاد.

كما تأثرت السياحة بشكل كبير نتيجة للزلزال، حيث تدمرت الفنادق والمطاعم والمواقع السياحية، مما أدى إلى خسارة السياح وتأثيرات على الاقتصاد.

وتدمرت البنية التحتية بشكل كبير نتيجة للزلزال، حيث تدمرت الطرق والجسور والمباني، مما أدى إلى توقف النشاط الاقتصادى وتأثيرات على الاقتصاد.

وكانت قد حذرت هيئة المسح الجيولوجى الأمريكية من أن العدد النهائى لقتلى زلزال ميانمار الذى بلغت قوته ٧,٧ درجة قد يتجاوز ١٠٠ ألف شخص، وأن الخسائر الاقتصادية قد تتجاوز الناتج المحلى الإجمالى للبلاد، وتواجه الدولة التى يبلغ عدد سكانها ٥١ مليون نسمة، «أزمة متعددة» غير مسبوقة، منذ انقلاب عام ٢٠٢١، حيث اتسمت بانهيار اقتصادي، وحرب أهلية، ومخاطر مناخية، وتفاقم الفقر.

وأفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن تداعيات الزلزال الذى ضرب ميانمار، تزداد تعقيدًا بسبب الأضرار التى لحقت بالبنية التحتية وشبكات الاتصالات فى البلاد، حيث تواجه البلاد فاتورة اقتصادية ضخمة جراء الكارثة.

وقال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: «تسبب الزلزال فى دمار واسع النطاق للمنازل وأضرار جسيمة للبنية التحتية الحيوية، حيث تضررت الجسور والطرق والفنادق ومبانى الخدمات العامة الرئيسية فى المناطق الحضرية والريفية، بالإضافة إلى ذلك، تم تعليق الرحلات الجوية التجارية فى مطار ماندالاى الدولى حتى إشعار آخر».

وكان قد قدر صندوق النقد الدولى الناتج المحلى الإجمالى لميانمار بنحو ٦٥ مليار دولار أمريكى فى عام ٢٠٢٥.

وتشهد ميانمار أزمة اقتصادية ناجمة عن صراع مسلح، بعد انقلاب عام ٢٠٢١، كما أفاد تقرير صادر عن البنك الدولى فى ديسمبر أن الفيضانات الغزيرة التى شهدتها البلاد فى سبتمبر تسببت فى مزيد من الأضرار التى لحقت باقتصاد البلاد وبنيتها التحتية، مما أدى إلى نزوح آلاف الأشخاص.

وقال البنك الدولي: «فقدت عملة ميانمار (الكيات) ٤٠٪ من قيمتها مقابل الدولار الأمريكى فى الأسواق الموازية خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٤، ولا يزال التضخم مرتفعًا بسبب اضطرابات الإمدادات المحلية والخدمات اللوجستية الناجمة عن الصراع وإعصار ياجي، كما تأخر تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية العامة مع استمرار معاناة الاقتصاد فى ظل الاضطرابات والكوارث الطبيعية.

وتوقع البنك انكماش اقتصاد البلاد بنسبة ١٪ فى السنة المالية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، بعد أن سجل نموًا بنسبة ١٪ خلال السنة المالية السابقة.

وحذر تقرير الأمم المتحدة من أنه «إذا استمرت الاتجاهات الحالية، سيزداد الفقر، وستزداد الهجرة، وسيعانى اقتصاد البلاد الهش تحت وطأة الصراع المستمر والعزلة الدولية».

وتبقى ميانمار فى حالة طوارئ، فى انتظار ما ستسفر عنه الساعات والأيام المقبلة من تطورات على الأرض، بينما يعيش سكان المناطق المتضررة فى حالة من الصدمة والرعب وسط استمرار الهزات الارتدادية.

### أزمة «مباراة القمة» تكتشف انهيار المنظومة..

# الكرة المصرية «فى الأوت»

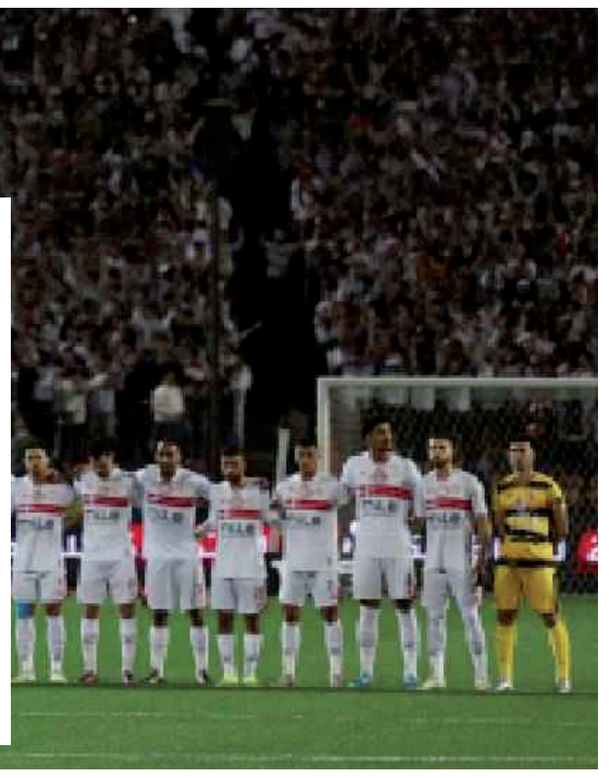

**كتب/ عادل حسن النجار**

تعيش الكرة المصرية على صفيح ساخن فى الوقت الحالى بعد تصاعد أزمة الحكام الأجانب على سطح المنافسة، حيث يبدو الصراع مشتعلاً بين الأهلى والزمالك وبيراميدز فى مشهد غير مسبوق تدفع ثمنه كرة القدم المصرية.

وأصبح المشهد الحالى لا يليق بالكرة المصرية فهى الخاسر الأكبر من أزمة الحكام والصراع المشتعل بين ثلاثى القمة «الأهلى والزمالك وبيراميدز» ويجب أن تكون هناك حلولا فعالة وحقيقية لتحسين الصورة السلبية عن أعرق الدوريات الأفريقية والعربية وإعادة المشهد المشرف للرياضة المصرية وتجنب مثل هذه الصراع التى قد تؤدى إلى انهيار صناعة الرياضة فى مصر والتى ينتج عنها دخل واستثمارات كبيرة.

وبدأت الأزمة حينما اعترض الأهلى على عدم الاستجابة لطلبه باستقدام حكام أجانب لإدارة مباراة القمة الماضية، التى كان مقررًا لها يوم ١١ مارس الماضى أمام الزمالك، لكن لم يتم الاستجابة لطلبه ما دفعه إلى الامتناع عن خوض اللقاء.

ووضع الأهلى نفسه تحت عقوبة اللائحة فى موقف أعلن من خلاله الأهلى رفضه عدم الامتثال لقرار جلب حكام أجانب حتى وأن كان الثمن هو خصم نقاط منه وفق اللائحة، لكن رابطة الأندية قررت لاحقا إلغاء عقوبة خصم ٣ نقاط إضافية من رصيد الأهلى بنهاية الموسم، مع الإبقاء على اعتباره مهزوما ٠-٣ أمام الزمالك، وتحميله الغرامات المالية المترتبة على عدم إقامة اللقاء.

وبعد إعلان قرار رابطة الأندية أعلن الأهلى بشكل رسمي، عودته للمشاركة فى الدورى المصرى الممتاز، بعد قراره السابق بعدم استكمال المسابقة، اعتراضًا على عدم استقدام حكام أجانب لمباراة القمة، وسرعان ما تفاقمت الأزمة بعد ذلك القرار حيث أعلن مجلس إدارة الزمالك رفضه لقرارات رابطة الأندية بشأن تخفيض عقوبات أزمة القمة، والتى كانت مقررة ضد الأهلى فى مرحلة التتويج بالدورى المصري.

وأصدر الزمالك بيانا أكد فيه تمسكه بتطبيق اللوائح المنظمة للدورى المصرى دون تراجع.

كما أعلن بيراميدز فى بيان رسمى تصعيد القضية قانونيا داخليا وخارجيا، حفاظا على «حقوقه المشروعة»، على حد تعبيره.

وتواصلت الأزمة بعد طلب بيراميدز رسميًا إلغاء طلبه السابق لاستقدام حكام أجانب، لمباراته أمام الأهلي، حيث كان قد سبق وطلب من اتحاد الكرة تعيين حكام أجانب للمرة لكنه تراجع عن ذلك فى مشهد يعكس العناد والندية والرغبة فى تصعيد الأزمة.

يأتى ذلك فى أعقاب إعلان الزمالك وبيراميدز اللجوء إلى المحكمة الرياضية الدولية، اعتراضا على تعديل عقوبات رابطة الأندية ضد الأهلى الأمر الذى يجعل كافة الخيوط مترابطة ومتشابكة وتصب فى أزمة واحدة هى التحكيم. وتصاعدت الأزمة على كافة المستويات خاصة بعد أن شن مصدر بالأهلي، هجوما عنيفا على بيراميدز والزمالك. وطالب المصدر، اتحاد الكرة، بمواجهة ما وصفه بـ«افتعال» الزمالك وبيراميدز الأزمات فى الكرة المصرية، مشيرًا إلى ضرورة «تطبيق اللوائح بعدالة بين جميع الأندية».

وقال المصدر: «اتحاد الكرة تنازل طواعية عن شروط فيفا، ومنح بيراميدز رخصة نادٍ محترف ليشارك فى المسابقات المحلية والقارية، رغم عدم استيفائه لمعايير اللعب المالى النظيف المنصوص عليها فى لوائح الاتحاد الدولي.

وأضاف المصدر: «بيراميدز ينفق أموالًا طائلة دون الخضوع للأجهزة الرقابية فى الدولة، وتفوق مصروفاته أضعاف إيراداته، ما يضر بعدالة المنافسة».

وبخصوص الزمالك، أكد أن «المجالس المتعاقبة لاتحاد الكرة عاملته بشكل مختلف عن باقى الأندية، ومنحته حرية سداد ديونه وفقًا لظروفه، بينما ألزمت الأندية الأخرى، التى تعانى من أزمات مالية، بسداد مستحقاتها قبل قيد لاعبيها الجدد».

الزمالك وبيراميدز بدورها هددا بالتصعيد على المستوى الدولى والوصول لمحكمة «الكأس»، وقال مصدر فى بيراميدز إن ناديه لن يصمت أمام ما يحدث وأن الأزمة فى مجملها تأتى بسبب صراع الفريقين على لقب الدورى الممتاز. وأوضح أن بيراميدز يدرس الموقف القانونى فى الأزمة ككل، تمهيدا للجوء إلى المحكمة الرياضية الدولية (كاس) ضد رابطة الأندية.

وأكد هانى أبو ريدة رئيس الاتحاد المصرى لكرة القدم، على ضرورة دعم الحكام المصريين لتعزيز الثقة بهم، مؤكداً أن هذه الثقة تمثل جزءًا جوهريًا فى بناء المنظومة التحكيمية المصرية، وكشف عن التعاقد مع الكولومبى أوسكار رويز، أحد أبرز الحكام الدوليين السابقين، لتطوير أداء الحكام المصريين بشكل شامل.